

الجمهورية التونسية

وزارة التجارة

وحدة التصرف حسب الأهداف

لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2018

مهمة التجارة

الفهرس

❖ المحور الأول: التقديم العام

- 1- تقديم للإستراتيجية العامة للقطاع ص 4 - ص 6
- 2- الميزانية وبرمجة النفقات على المدى المتوسط ص 6 - ص 10

❖ المحور الثاني: تقديم البرامج

- 1- برنامج التجارة الداخلية ص 12 - ص 22
- 2- برنامج التجارة الخارجية ص 23 - ص 32
- 3- برنامج التجارة الالكترونية و الاقتصاد اللامادي ص 33 - ص 37
- 4- برنامج القيادة والمساندة ص 38 - ص 46

❖ الملاحق

1. بطاقات مؤشرات قيس الأداء ص 48 - ص 92
2. بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية ص 93 - ص 97

المحور الأول: التقديم العام:

1) تقديم الوزارة والسياسات القطاعية:

1.1 إستراتيجية قطاع التجارة:

تهدف الإستراتيجية الوطنية في مجال التجارة من خلال المخطط الخماسي (2016-2020) إلى تأمين نجاعة القطاع وجعله في خدمة التنمية فضلا عن تدعيم الإدماج في الإقتصاد العالمي بما يتماشى مع المصلحة الوطنية وتحسين صورة تونس في أوساط الأعمال الدولية.

هذا، وستركز التوجهات على مستوى التجارة الداخلية أساسا في:

- حصر مستوى التضخم في حدود 3.6 بالمائة في أفق 2020،
- ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك،
- ترشيد الدعم وحصر تكاليفه في مستوى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية،
- مواصلة دفع نمو النسيج التجاري وتعصير شبكة أسواق الجملة وتطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة.

أما على مستوى التجارة الخارجية، فإن الإستراتيجية الوطنية تهدف خاصة إلى:

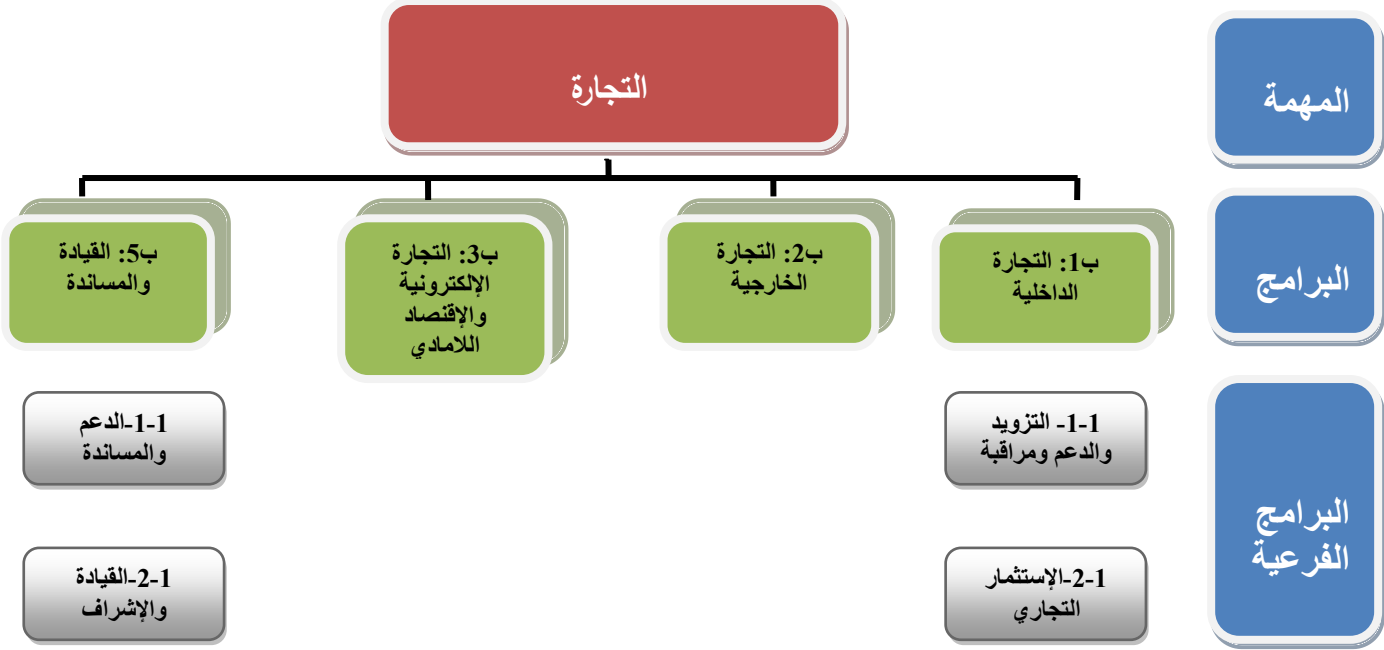
- التحكم في العجز التجاري ومزيد دفع الصادرات ودعم الإدماج في الإقتصاد العالمي،
 - تنويع القاعدة الإنتاجية القابلة للتصدير،
 - توسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية وخاصة الخدمات،
 - تطوير السياسات الترويجية والتقدم في برنامج تسهيل إجراءات التجارة الخارجية.
- هذا ويعتبر تطوير مناخ التجارة الإلكترونية ضرورة ملحة لمواكبة التطور التكنولوجي العالمي ولبلوغ هذا التطور تهدف إستراتيجية الوزارة خلال الخماسية المقبلة إلى:
- بلوغ 500 مليون دينار كرقم معاملات للتجارة الإلكترونية،
 - بلوغ 1500 موقع للتجارة الإلكترونية،
 - تدعيم تواجد أكثر من 15.000 شركة في منصات التجارة الإلكترونية العالمية في موفى سنة 2020.

2.1 برامج وزارة التجارة:

إعتادا على منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف تم حصر مهمة التجارة في ثلاثة برامج عملياتية تترجم السياسات العامة للوزارة و المهام الموكولة إليها وبرنامج قيادة ومساندة وذلك حسب البيان التالي:

- البرنامج عدد 1: التجارة الداخلية
- البرنامج عدد 2: التجارة الخارجية
- البرنامج عدد 3: التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي
- البرنامج عدد 4: القيادة والمساندة

هيكل الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية



وقد تم بالنسبة لكل برنامج تحديد أهداف ومؤشرات قيس الاداء موزعة كما يلي:

عدد مؤشرات قيس الأداء	عدد الأهداف	عدد البرامج الفرعية	البرنامج
05	03	02	1- التجارة الداخلية
05	03	-	2- التجارة الخارجية
02	01	-	3- التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي
06	04	02	4- القيادة والمساندة
18	11	04	المجموع

2- الميزانية وبرمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط :

1.2 - تقديم ميزانية الوزارة 2018:

طبقاً للتوجيهات الواردة بمنشور السيد رئيس الحكومة عدد 16 بتاريخ 07 جوان 2017 تم اعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2018 وفق منهجية المنظور البرامجي، وقد تم ضبط جملة الإعتمادات المقترحة لميزانية وزارة التجارة لسنة 2018 في حدود 1660,762 م د مقابل 1671,304 م د إعتمادات مرسمة بقانون المالية لسنة 2017 أي بنسبة إنخفاض في حدود 0.63 بالمائة (10,542 م د).

وتبلغ تقديرات الإعتمادات المقترحة لدعم المواد الأساسية نسبة 94.5 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات الوزارة لسنة 2018 حيث يقترح تخصيص إعتمادات في حدود 1570 م د لتعويض المواد الأساسية خلال سنة 2018 (مقابل 1600 م د قانون المالية 2017) ، وتستأثر مادة الحبوب بنسبة 76.43 بالمائة من إجمالي نفقات دعم المواد الأساسية، وذلك في حدود 1200 م د تليها مادة الزيت النباتي بمبلغ 250 م د

والحليب (نصف الدسم) بمبلغ 70 م د فمادة العجين الغذائي بمبلغ 36 م د ثم مادة السكر بمبلغ 10 م د وأخيراً مادة الورق المدرسي بمبلغ 4 م د.

ودون إعتبار نفقات تعويض المواد الأساسية تقدر ميزانية وزارة التجارة لسنة 2018 بـ 90,762 م د مقابل 71,304 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2017 (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي بنسبة زيادة تقارب 27.3 بالمائة أو +19,458 م د.

وتستأثر إعمادات التأجير بنسبة تقارب 40.3 بالمائة من إجمالي تقديرات نفقات مهمة التجارة (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) أي 36,629 م د والتي شهدت زيادة بنسبة تقدر بـ 12 بالمائة مقارنة بسنة 2017، في حين لا تتجاوز نسبة الإعمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح 6.7 بالمائة من إجمالي النفقات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية) والتي شهدت تراجعاً بنسبة 4.39 بالمائة مقارنة بسنة 2017،

كما إرتفعت نفقات التدخل العمومي بنسبة 56.6 بالمائة مقارنة بميزانية 2017 والتي تمثل 34.7 بالمائة من إجمالي النفقات (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية).

هذا وقد شهدت الإعمادات المخصصة لنفقات التنمية زيادة بـ 4,407 م د حيث تم تخصيص إعمادات بقيمة 16 م د بعنوان سنة 2018 مقابل 11,593 م د مرسمة بقانون المالية لسنة 2017 أي بنسبة زيادة تقدر بـ 38 بالمائة.

تطور ميزانية الوزارة

جدول عدد 1: تطور ميزانية وزارة التجارة لسنة 2018 حسب البرامج والبرامج الفرعية (إعمادات الدفع)

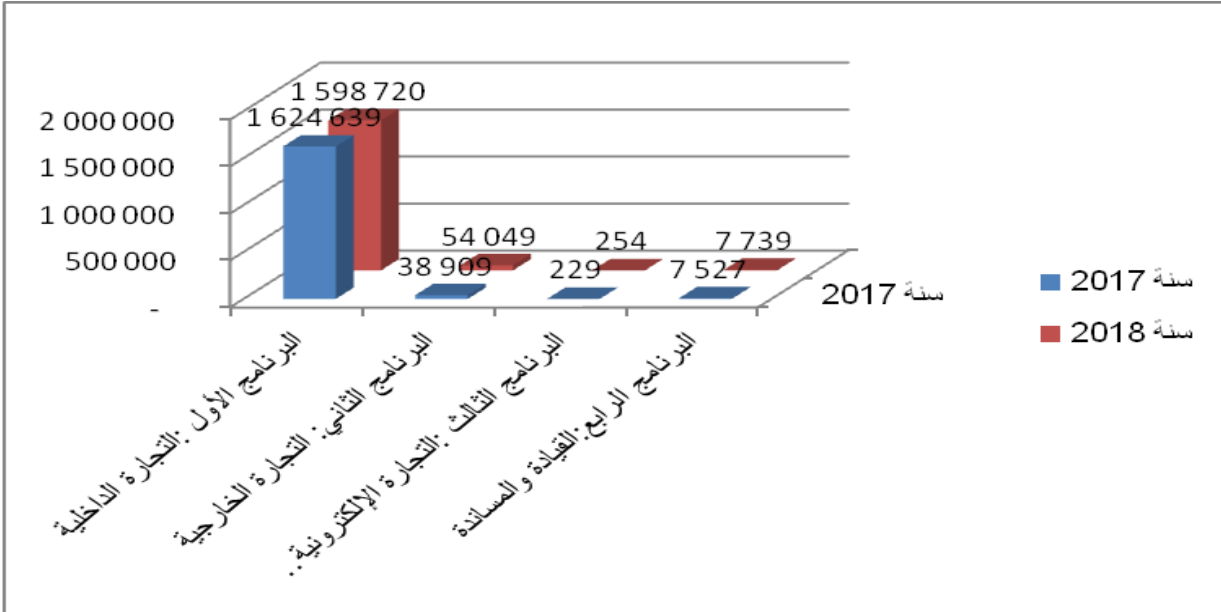
الوحدة ألف دينار

تطور إعمادات الدفع النسبة (%) (1)/((1)-(2))	المبلغ (1)-(2)	مقترحات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	البرامج والبرامج الفرعية
		إعمادات الدفع (2)	إعمادات التعهد			
-1,60%	-25956	1598267	1607595	1624223	1582492.663	البرنامج الفرعي 1-1: التزويد والدعم ومراقبة السوق
8,89%	37	453	453	416	298.517	البرنامج الفرعي 1-2: الإستثمار التجاري
-1,60%	-25919	1598720	1608048	1624639	1582791.18	مجموع البرنامج 1: التجارة الداخلية
42,51%	15663	52178	61735	36842	33466.341	البرنامج الفرعي 1-2: المبادلات التجارية
-1,47%	-23	1871	1871	1567	1239.911	البرنامج الفرعي 2-2: الإندماج الإقتصادي والتجاري
38,91%	15140	54049	63606	38909	34706.252	مجموع البرنامج 2: التجارة الخارجية
10,92%	25	254	254	229	199.284	مجموع البرنامج 3: التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي
1,00%	50	5063	4613	5013	9726.857	البرنامج الفرعي 1-4: الدعم والمساندة
6,44%	162	2676	2296	2514	1594.403	البرنامج الفرعي 2-4: القيادة والإشراف
2,82%	212	7739	6909	7527	11321.260	مجموع البرنامج 4: القيادة والمساندة
-0,63%	-10542	1660762	1678817	1671304	1620947.5	المجموع العام للبرامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية لمركز النهوض بالصادرات.

رسم بياني عدد 1:
تطور ميزانية الوزارة لسنتي 2017 و2018
حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

بحساب الألف دينار



- تطور ميزانية الوزارة حسب البرامج والبرامج الفرعية

يستأثر برنامج التجارة الداخلية بنسبة 96.26 % من إجمالي تقديرات ميزانية مهمة التجارة لسنة 2018 ويعود ذلك إلى حجم نفقات التدخل العمومي والمتمثلة أساسا في دعم المواد الأساسية. في حين تمثل الإعتمادات المقترحة لبرنامج التجارة الخارجية 3.25 % من مجموع نفقات الوزارة لسنة 2018 يليه برنامج القيادة و المساندة بنسبة 0.47 % وبرنامج التجارة الإلكترونية و الإقتصاد اللامادي بنسبة 0.02 %.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعتماد التقسيم البرامجي بالنسبة لميزانية التصرف في حين تعذر تقسيم جميع نفقات التنمية على برامج الوزارة حيث تم إدراج أغلب الإعتمادات الراجعة للدراسات و البناءات و التجهيزات ضمن برنامج القيادة و المساندة وذلك لأسباب فنية تتعلق بمنظومة أمد.

ودون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية تتوزع ميزانية مهمة التجارة بين برامجها حسب النسب

التالية:

- برنامج التجارة الخارجية: 59.55 %،
- برنامج التجارة الداخلية : 31.64 %،
- برنامج القيادة و المساندة: 8.53 %،
- برنامج التجارة الإلكترونية و الإقتصاد اللامادي: 0.28 %.

جدول عدد 2:

توزيع ميزانية الوزارة حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

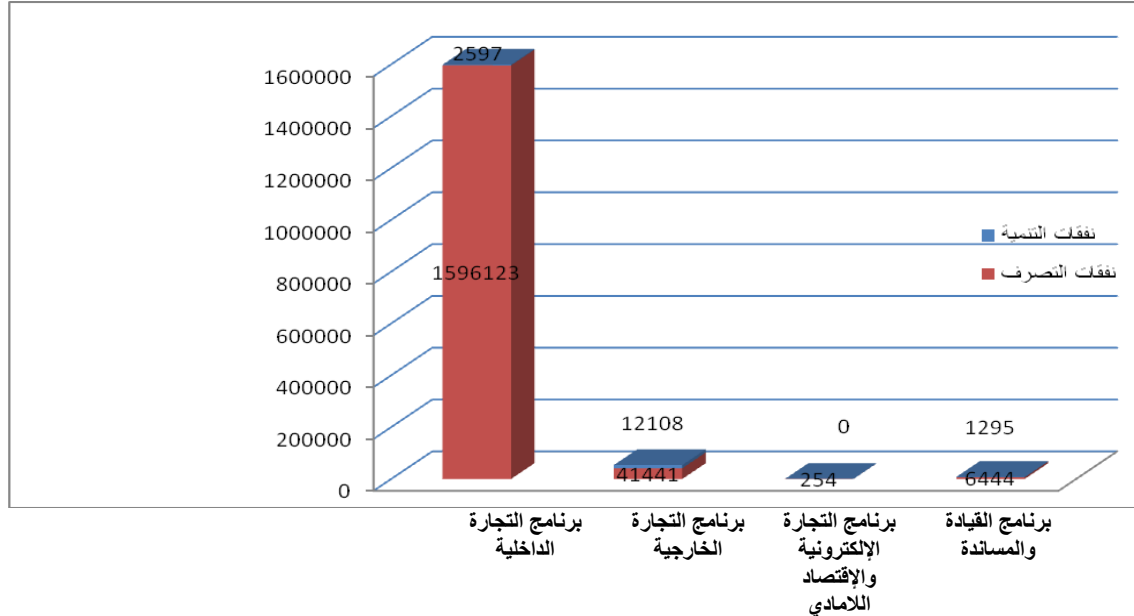
المجموع	القيادة والمساندة	التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي	التجارة الخارجية	التجارة الداخلية	البرامج طبيعة النفقة
1644262	6444	254	41441	1596123	نفقات التصرف
36629	4947	207	8704	22771	التأجير العمومي
6090	1410	43	1722	2915	وسائل المصالح
1601543	87	4	31015	1570437	التدخل العمومي
16000	1295	0	12108	2597	نفقات التنمية
2560	1295	0	1000	265	الإستثمارات المباشرة
1560	1295	0	0	265	على الميزانية
1000	0	0	1000	0	على القروض الخارجية
13440	0	0	11108	2332	التمويل العمومي
9447	0	0	7115	2332	على الميزانية
3993	0	0	3993	0	على القروض الخارجية
500	0	0	500	0	صناديق الخزينة
1660762	7739	254	54049	1598720	المجموع

* دون إعتبار الموارد الذاتية لمركز النهوض بالصادرات

رسم بياني عدد 2:

توزيع ميزانية وزارة التجارة لسنة 2018 حسب البرامج وطبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

بحساب الألف دينار



2.2 - تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة :

تتوزع اعتمادات وزارة التجارة حسب البرامج وحسب طبيعة النفقة على المدى المتوسط كما هو مبين

بالجدولين التاليين :

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعتمادات الدفع)

الوحدة : دينار

تقديرات			ق م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 086 952 000	2 050 650 000	1 644 262 000	1 659 211 000	1 620 947 273	1 587 231 268	1 500 147 071	نفقات التصرف
2 086 952 000	2 050 650 000	1 644 262 000	1 659 211 000	1 620 947 273	1 587 231 268	1 500 147 071	على موارد الميزانية
39 457 000	37 974 000	36 629 000	32 694 000	33 005 682	31 230 007	30 704 372	التأجير العمومي
10 115 000	9 370 000	6 090 000	6 370 000	6 605 695	6 404 778	30 704 372	وسائل المصالح
2 037 380 000	2 003 306 000	1 601 543 000	1 620 147 000	1 581 335 896	1 549 596 483	1 438 738 327	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير العمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
33 692 000	33 435 000	16 000 000	11 593 000	8 069 376	4 855 978	6 479 865	نفقات التنمية
11 792 000	20 435 000	11 007 000	6 930 000	7 100 138	4 812 877	6 479 865	على موارد الميزانية
3 292 000	2 907 000	1 560 000	1 830 000	1 960 407	548 435	1 067 865	الاستثمارات المباشرة
8 500 000	17 528 000	9 447 000	5 100 000	5 139 731	4 264 442	5 412 000	التمويل العمومي
21 900 000	13 000 000	4 993 000	4 663 000	969 238	43 101	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
900 000	1 100 000	1 000 000	1 050 000	189 769	43 101	0	الاستثمارات المباشرة
21 000 000	11 900 000	3 993 000	3 613 000	779 469	0	0	التمويل العمومي
2 500 000	2 400 000	2 300 000	2 200 000	1 900 000	1 877 000	2 148 000	على الموارد الذاتية للمؤسسات
500 000	500 000	500 000	500 000	0	0	0	على صناديق الخزينة
500 000	500 000	500 000	500 000	34 705 151	32 234 060	35 784 251	التدخل العمومي
2 123 644 000	2 086 985 000	1 663 062 000	1 673 504 000	1 630 916 649	1 593 964 246	1 508 774 936	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2 121 144 000	2 084 585 000	1 660 762 000	1 671 304 000	1 629 016 649	1 592 087 246	1 506 626 936	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2018-2020) للوزارة
التوزيع حسب البرامج (إعتمادات الدفع)

(ألف دينار)

تقديرات			ق م 2017	انجازات			البرنامج
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 030 793	2 009 857	1 598 720	1624639	1622348	1550698	1437175	البرنامج 1 : التجارة الداخلية
81 931	67 089	54049	38909	41658	34110	37932	البرنامج 2 : التجارة الخارجية
289	264	254	229	186	175	172	البرنامج 3 : التجارة الإلكترونية والاقتصاد الأمادي
10 631	9 775	7 739	7527	10212	8980	9110	البرنامج الرابع : القيادة والمساندة
2 123 644	2 086 985	1 660 762	1 671 304	1 674 404	1 593 963	1 484 389	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

(*) المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

المحور الثاني: برامج الوزارة

برنامج التجارة الداخلية

رئيس البرنامج : "السيد عبد القادر الطيمومي" المدير العام للمنافسة والأبحاث الاقتصادية بالنيابة
تولى مهامه منذ تاريخ 01 جوان 2017

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:
- خارطة البرنامج :

برنامج التجارة الداخلية		
المؤسسات العمومية	الهيكل الجهوية	الإدارات المركزية و وحدات التصرف حسب الأهداف
<ul style="list-style-type: none"> ▪ مجلس المنافسة ▪ المعهد الوطني للإستهلاك ▪ الديوان التونسي للتجارة ▪ الوكالة الوطنية للمترولوجيا ▪ شركة اللحوم ▪ الشركة التونسية لأسواق الجملة ▪ شركة معرض نابل 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ 24 إدارة جهوية للتجارة 	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية ▪ الإدارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات ▪ وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري ▪ وحدة تعويض المواد الأساسية

ويتفرع برنامج التجارة الداخلية إلى برنامجين فرعيين :

- ❖ البرنامج الفرعي 1 : التزويد والدعم ومراقبة السوق،
- ❖ البرنامج الفرعي 2 : الإستثمار التجاري.

الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية
إدارة التجارة الداخلية
إدارة الجودة وحماية المستهلك
وحدة تعويض المواد الأساسية
الإدارات الجهوية للتجارة
مجلس المنافسة
المعهد الوطني للإستهلاك
شركة اللحوم
الديوان التونسي للتجارة
الشركة التونسية لأسواق الجملة
شركة معرض نابل
الوكالة الوطنية للمترولوجيا

إدارة الحرف والخدمات
وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك
توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري

البرنامج الفرعي عدد 1:
التزويد والدعم ومراقبة
السوق

البرنامج الفرعي عدد 2:
الأستثمار التجاري

- إستراتيجية البرنامج :

ترتكز إستراتيجية الوزارة بخصوص برنامج التجارة الداخلية خاصة في المساهمة في حصر مستوى التضخم في حدود 3.6 بالمائة وذلك عبر :

- ضمان السير التنافسي للأسواق والتحكم في الأسعار وتعزيز حماية المستهلك ي :

- إحكام تزويد البلاد من المواد الحساسة وضمان الوفرة وإستقرار الأسعار،
- إعتداد سياسة أسعار ترتكز على تحفيز الإنتاج الوطني وترشيد مستوى الزيادات للمواد المؤطرة مع تحيينها لملائمتها مع الواقع،
- مواصلة سياسة الدعم مع ترشيد مستوى النفقات وحصر تكاليف الدعم في مستوى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في نهاية الخماسية،
- تحفيز المنافسة في السوق من خلال تطوير مناخ الأعمال ودعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة،
- تطوير منظومة حماية المستهلك،
- مواصلة المساهمة في مجابهة التهريب والتجارة الموازية والحد من إنعكاساتها على الإقتصاد الوطني،

- دفع النمو وتطوير النسيج التجاري وذلك من خلال توفير الأرضية الملائمة للإستثمار عبر :

- تطوير وتعصير شبكة أسواق الجملة وتركيز منظومة معلوماتية لمتابعة الأسعار في أسواق الجملة،
- تطوير شبكة المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة بمختلف المناطق،
- مزيد توفير الظروف الملائمة لتطوير نظام العقود تحت التسمية الأصلية في القطاع التجاري وفي الخدمات الموجهة للمستهلك،
- ضمان مصالح التجارة الصغرى ومساعدتها على مواكبة التطورات وتحسين أدائها خاصة من خلال تسهيل النفاذ للتمويلات.

2- أهداف ومؤشرات قياس أداء برنامج التجارة الداخلية:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

يشتمل برنامج التجارة الداخلية على 3 أهداف أساسية و 5 مؤشرات لقياس الأداء (هدفان و 4 مؤشرات بالنسبة للبرنامج الفرعي التزويد والدعم ومراقبة السوق و 01 هدف ومؤشر بالنسبة للبرنامج الفرعي الإستثمار التجاري):

تقديرات 2018	2017	إنجازات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء	الهدف
85	80	91	نسبة %	المؤشر 1.1.1.1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	الهدف 1.1.1: ضمان العادي للسوق وحماية المستهلك
59.54	58.80	55	نسبة %	المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية	
29	27	25	نسبة %	المؤشر 3.1.1.1: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	
6.5	6.5	6.47	فرينة مدعمة: مق	المؤشر 1.2.1.1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة	الهدف 2.1.1: ترشيد الدعم وتوجيهه مستحقه
165	165	165	زيت نباتي مدعم : ألف طن		
30	20	-	نسبة %	المؤشر 1.1.2.1: نسبة التقدم في إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري	الهدف 1.2.1: تأهيل مسالك التوزيع والتطوير التجاري

الهدف 1-1-1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك : يتعلق هذا الهدف بـ :

- متابعة تزويد البلاد من المواد الحساسة نحو ضمان الوفرة وذلك بتعزيز آليات المتابعة والبرمجة المحكمة للمواسم الإستهلاكية وتنويع العرض بالإعتماد أساسا على الإنتاج الوطني واللجوء الظرفي إلى التوريد، إلى جانب دعم سياسة المخزونات التعديلية،
- إحكام التصدي للممارسات المخلة بالمنافسة وتطوير منظومة حماية المستهلك وذلك من خلال دفع وتحسين أداء عمل جهاز المراقبة الاقتصادية وتواجدها بالسوق ،

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
95	90	85	80	91	79	71	نسبة	المؤشر عدد 1-1-1-1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية
61	60	59.54	58.80	55	51.26	56.69	نسبة	لمؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية
33	31.42	29	27	25	35.29	9	نسبة	المؤشر 3.1.1.1: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة

الهدف 2-1-1: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقه: بالتوازي مع مواصلة سياسة دعم السلع الإستهلاكية الأساسية، سيتم التركيز على ترشيد مستوى نفقات الدعم وتوجيهه نحو مستحقه وذلك من خلال مواصلة العمل

على تنظيم ومراقبة مسالك توزيع المواد المدعمة وتطوير العمل الرقابي المشترك ويتم قياس ذلك، بصفة نسبية، من خلال التحكم في الكميات السنوية المستعملة من مادتي الفرينة والزيت النباتي المدعمة.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
6.5	6.5	6.5	6.5	6.47	6.463	6.483	م ف	المؤشر عدد 1-2-1-1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:
165	165	165	165	165	165.7	175.1	أطن	كميات الفرينة المدعمة كميات الزيت النباتي المدعم

الهدف 1-2-1: تأهيل مسالك التوزيع: يندرج هدف تأهيل مسالك التوزيع في إطار البرنامج الفرعي الإستثمار التجاري ويمثل هذا الهدف أهمية بالغة باعتباره ركيزة أساسية لتطوير قطاع التجارة. ويرتقب في هذا المجال تنفيذ الجزء الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري الذي سيشمل المشاريع المؤجلة والطلبات الجديدة إلى جانب تجسيد المشاريع المهيكلة على غرار سوق الإنتاج بسيدي بوزيد.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	45	30	20	-----	-----	-----	نسبة	المؤشر عدد 1-1-2-1: نسبة إنجاز القسط 2 من برنامج تأهيل مسالك التوزيع.

2.2- أنشطة برنامج التجارة الداخلية:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2018	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
-	- إستشراف وضعية التوريد ومتابعة المنظومات الفلاحية على مستوى البرمجة - توفير المخزونات الإستراتيجية والتعديلية الضرورية لتلبية إحتياجات المواسم الإستهلاكية - ضبط برنامج دفع التصدير واللجوء للتوريد عند الإقتضاء	%85	المؤشر 1.1.1.1: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	الهدف 1.1.1: ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك
-	- تغطية جميع القطاعات بما في ذلك قطاع الخدمات - مزيد إيلاء العناية للتسويق عن بعد - تكثيف حملات المراقبة و تدعيم العمل الرقابي المشترك - تكوين ورسكلة الأعوان - إقتناء وسائل نقل	%59.54	المؤشر 2.1.1.1: نسبة تغطية السوق من قبل أعوان المراقبة الإقتصادية	

	<p>- مزيد تحسيس أعوان المراقبة وممثلي الوزارة بلجان الصفقات والمصالح الإدارية الأخرى والهيئات التعديلية بأهمية رصد مثل هذه المؤشرات التي من شأنها حماية السوق من الممارسات المخلة بالمنافسة</p> <p>- البحث عن آليات لتحفيز الأعوان ووضع برنامج عمل قابل للتنفيذ مع إيلاء عناية خاصة بمسألة التكوين</p> <p>- تعزيز الرصيد البشري المكلف بإنجاز هذه المهام،</p> <p>- إعادة هيكلة وتنظيم إدارة الأسعار والمنافسة والعلاقات الوظيفية داخل شبكة المنافسة</p>	29%	<p>المؤشر 3.1.1.1: نسبة الملفات المنجزة المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة</p>	
	<p>- إصدار قرار ينظم صنع وعرض وبيع مادة الخبز يهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفرينة وذلك عبر :</p> <p>✓ تطبيق نظام الحصص من الفرينة إستخراج نوعي " PS " المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الإعتبار حاجيات الجهة او المنطقة وعدد العملة.</p> <p>✓ تخصيص الخبز الكبير للإستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والإستعمال المهني .</p> <p>- تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chauds من صنع وترويج الباقات باستعمال الفرينة إستخراج نوعي -PS- 7، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفرينة إستخراج نوعي PS .</p> <p>- منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية.</p> <p>- تنفيذ برنامج يمتد على ثلاثة سنوات لتعليب جزء من حاجيات السوق في قوارير بلاستيكية ذات سعة 1 لتر و5 لتر وترويجه بأسعار تراعي كلفة التعليب</p>	6.5 م ق (فرينة مدعمة)	<p>المؤشر 1.2.1.1: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة</p>	<p>الهدف 2.1.1: ترشيد الدعم وتوجيهه مستحقيه</p>
	<p>- عقد جلسات عمل وتكثيف الاتصالات المباشرة مع مختلف الأطراف المعنية ببرنامج التأهيل</p>	165 ألف طن (زيت نباتي مدعم)		
	<p>- انجاز دراسة تتعلق بتطوير منظومة اللحوم الحمراء في تونس</p>		<p>المؤشر 1.1.2.1: نسبة التقدم في إنجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري</p>	<p>الهدف 1.2.1: تأهيل مسالك التوزيع وتطوير النسيج التجاري</p>
100 أ.د.	<p>- إنجاز دراسة حول تحيين المخطط المديرى لتركيز المساحات التجارية الكبرى والمتوسطة</p>	30%		
100 أ.د.	<p>- إنجاز مشروع البنية الأساسية الخارجية للمنطقة التجارية و اللوجستية بين قردان</p>			
2.332 م.د.				

3- نفقات برنامج التجارة الداخلية: 1.3 ميزانية برنامج التجارة الداخلية:

تطور إعتمادات برنامج التجارة الداخلية

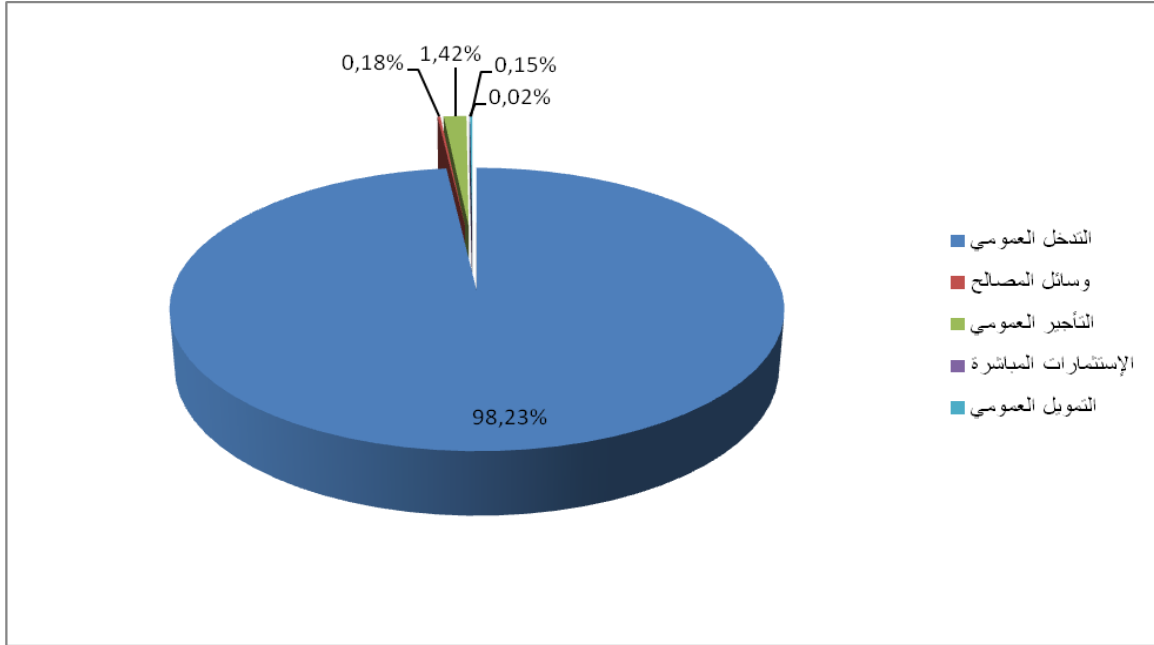
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / ((1) - (2))	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
-2	-28261	1596123	1596123	1624384	1582682.657	العنوان الأول: نفقات التصرف
9	1908	22771	22771	20863	20713.787	التأجير العمومي
-5	-168	2915	2915	3083	428	وسائل المصالح
-2	-30001	1570437	1570437	1600438	1561540.869	التدخل العمومي
918	2342	2597	11925	255	108.525	العنوان الثاني: نفقات التنمية
4	10	265	0	255	108.525	الاستثمارات المباشرة
4	10	265	0	255	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	2332	2332	11925	0	0	التمويل العمومي
-	2332	2332	11925	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
-	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
-2	-25919	1598720	1608048	1624639	1582791.180	مجموع البرنامج

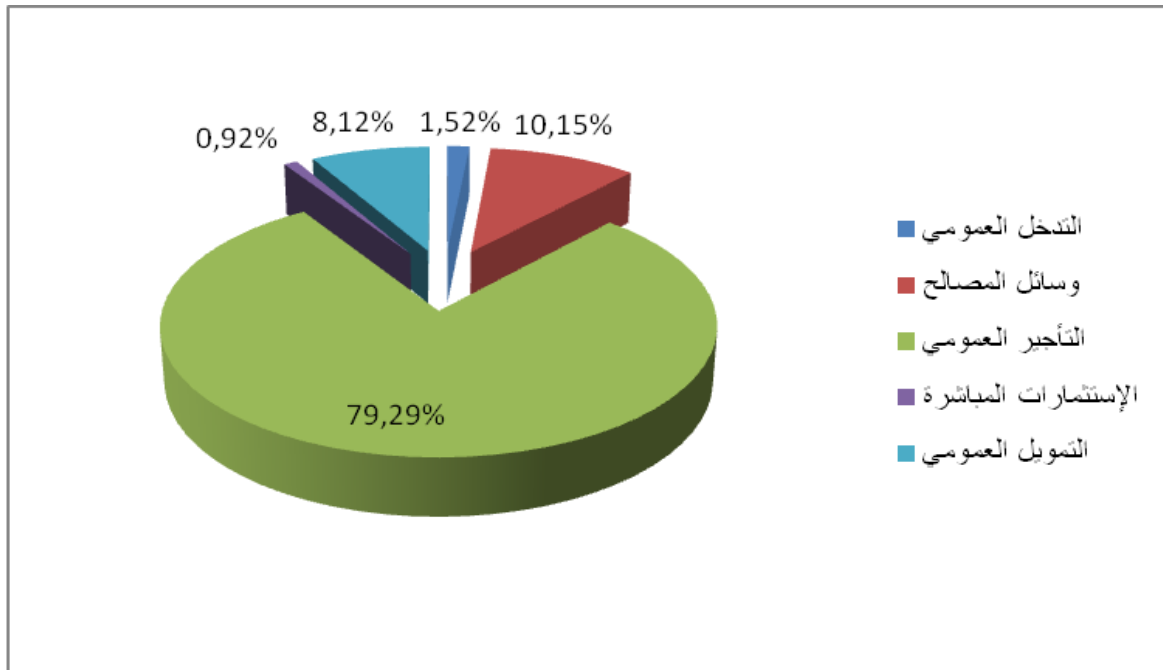
تستأثر نفقات التدخل العمومي بنسبة تقارب 98.2 من مجموع نفقات برنامج التجارة الداخلية بإعتبار حجم الإعتمادات المخصصة لدعم المواد الأساسية (1570 م د) والتي شهدت تراجعاً مقارنة بسنة 2017 بمبلغ يقدر بـ 30 م د.

ودون إعتبار نفقات دعم المواد الأساسية تحتل الأجور نسبة 79.29 % من إجمالي نفقات ميزانية برنامج التجارة الداخلية تليها نفقات وسائل المصالح بنسبة تقارب 10.15 % في حين لا تتجاوز نفقات التنمية حدود 9.04 % من إجمالي نفقات البرنامج، والتي تشمل أساساً نفقات التنمية لفائدة المعهد الوطني للإستهلاك (170 ألف دينار) ومجلس المنافسة (56 ألف دينار) ومعدات لمراقبة الجودة (30 ألف دينار) وإنجاز مشروع البنية الأساسية الخارجية للمنطقة التجارية واللوجستية بين قردان (2,232 م د) علماً وأنه يرتقب إنجاز دراسة حول تحيين المخطط التوجيهي للمساحات الكبرى والمتوسطة ودراسة حول تطوير منظومة اللحوم الحمراء حيث تم في الغرض رصد مبلغ 200 ألف دينار.

توزيع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع



توزيع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع (بدون إحتساب نفقات دعم المواد الأساسية)



توزيع ميزانية برنامج التجارة الداخلية لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية

الوحدة: ألف دينار

اعتمادات الدفع

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي : الإستثمار التجاري	برنامج فرعي: التزويد والدعم ومراقبة السوق	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
1596123	453	1595670	نفقات التصرف
22771	350	22421	التأجير العمومي
2915	97	2818	وسائل المصالح
1570437	6	1570431	التدخل العمومي
2597	0	2597	نفقات التنمية
265	0	265	الاستثمارات المباشرة
2332	0	2332	التمويل العمومي
0	0	0	صناديق الخزينة
1598720	453	1598267	المجموع حسب البرامج الفرعية

ويستأثر البرنامج الفرعي "التزويد والدعم ومراقبة السوق" بنسبة 99.97 % من إجمالي اعتمادات برنامج التجارة الداخلية نظرا لأهمية الإعتمادات المرصودة لفائدة نفقات التدخل العمومي في مجال دعم المواد الأساسية.

2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج التجارة الداخلية:

3-2-1 / إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج:

تتوزع نفقات برنامج التجارة الداخلية على المدى المتوسط كالآتي :

الوحدة : دينار

تقديرات			ق م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 030 306 000	2 000 022 000	1 596 123 000	1 624 384 000	1 582 682 655	1 550 609 494	1 437 141 676	العنوان الأول: نفقات التصرف
2 030 306 000	2 000 022 000	1 596 123 000	1 624 384 000	1 582 682 655	1 550 609 494	1 437 141 676	على موارد الميزانية
24 063 000	23 067 000	22 771 000	20 863 000	20 713 786	20 182 296	19 982 500	التأجير العمومي
4 706 000	4 456 000	2 915 000	3 083 000	428 000	427 200	486 200	وسائل المصالح
2 001 537 000	1 972 499 000	1 570 437 000	1 600 438 000	1 561 540 869	1 529 999 998	1 416 672 976	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
487 000	9 835 000	2 597 000	255 000	108 525	89 146	33 941	العنوان الثاني: نفقات التنمية
487 000	9 835 000	2 597 000	255 000	108 525	89 146	33 941	على موارد الميزانية
487 000	507 000	265 000	255 000	108 525	89 146	33 941	الاستثمارات المباشرة
0	9 328 000	2 332 000	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات مباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
2 030 793 000	2 009 857 000	1 598 720 000	1 624 639 000	1 582 791 180	1 550 698 640	1 437 175 617	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2 / إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي 1: التزويد والدعم ومراقبة السوق

الوحدة : دينار

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 029 755 000	1 999 526 000	1 595 670 000	1 623 968 000	1 582 384 138	1 550 381 945	1 436 822 176	العنوان الأول: نفقات التصرف
<u>2 029 755 000</u>	<u>1 999 526 000</u>	<u>1 595 670 000</u>	<u>1 623 968 000</u>	<u>1 582 384 138</u>	<u>1 550 381 945</u>	<u>1 436 822 176</u>	على موارد الميزانية
23 693 000	22 707 000	22 421 000	20 556 000	20 415 269	19 954 747	19 663 000	التأجير العمومي
4 533 000	4 327 000	2 818 000	2 978 000	428 000	427 200	486 200	وسائل المصالح
2 001 529 000	1 972 492 000	1 570 431 000	1 600 434 000	1 561 540 869	1 529 999 998	1 416 672 976	التدخل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
487 000	9 835 000	2 597 000	255 000	108 525	89 146	33 941	العنوان الثاني: نفقات التنمية
<u>487 000</u>	<u>9 835 000</u>	<u>2 597 000</u>	<u>255 000</u>	<u>108 525</u>	<u>89 146</u>	<u>33 941</u>	على موارد الميزانية
487 000	507 000	265 000	255 000	108 525	89 146	33 941	الاستثمارات المباشرة
0	9 328 000	2 332 000	0	0	0	0	التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات مباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0			التدخل
2 030 242 000	2 009 361 000	1 598 267 000	1 624 223 000	1 582 492 663	1 550 471 091	1 436 856 117	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
<u>2 030 242 000</u>	<u>2 009 361 000</u>	<u>1 598 267 000</u>	<u>1 624 223 000</u>	<u>1 582 492 663</u>	<u>1 550 471 091</u>	<u>1 436 856 117</u>	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي 2: الاستثمار التجاري

الوحدة : دينار

تقديرات			ق م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
551 000	496 000	453 000	416 000	298 517	227 549	319 500	العنوان الأول: نفقات التصرف
<u>551 000</u>	<u>496 000</u>	<u>453 000</u>	<u>416 000</u>	<u>298 517</u>	<u>227 549</u>	<u>319 500</u>	على موارد الميزانية
370 000	360 000	350 000	307 000	298 517	227 549	319 500	التأجير العمومي
173 000	129 000	97 000	105 000	0	0	0	وسائل المصالح
8 000	7 000	6 000	4 000	0	0	0	التدخل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	العنوان الثاني: نفقات التنمية
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات مباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
551 000	496 000	453 000	416 000	298 517	227 549	319 500	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
551 000	496 000	453 000	416 000	298 517	227 549	319 500	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج التجارة الخارجية

رئيس البرنامج : السيد خالد بن عبدالله، المدير العام للتجارة الخارجية،

تولى مهامه منذ تاريخ 01 جوان 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته: - خارطة البرنامج:

برنامج التجارة الخارجية	
المؤسسات العمومية	الإدارات المركزية ووحدات التصرف حسب الأهداف
▪ مركز النهوض بالصادرات ▪ غرف التجارة والصناعة (غرفة التجارة والصناعة لتونس/ غرفة التجارة والصناعة للشمال الشرقي/ غرفة التجارة والصناعة للشمال الغربي/ غرفة التجارة والصناعة للوطن القبلي/ غرفة التجارة والصناعة للوسط/ غرفة التجارة والصناعة لصفاقس/ غرفة التجارة والصناعة للجنوب الشرقي/ غرفة التجارة والصناعة للجنوب الغربي)	▪ الإدارة العامة للتجارة الخارجية ▪ الإدارة العامة للتعاون الإقتصادي والتجاري ▪ وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع المنطقة اللوجستية والتجارية بين قردان ▪ وحدة التصرف حسب الأهداف لتأمين كتابة المجلس الوطني للخدمات وإنجاز برنامج تأهيل الخدمات ▪ وحدة تنسيق ومتابعة برنامج تنمية الصادرات

- إستراتيجية البرنامج:

تسعى وزارة التجارة في إطار برنامج التجارة الخارجية إلى مزيد تعميق مقومات الاندماج الاقتصادي والتجاري للبلاد التونسية في محيطها العالمي والإقليمي ضمن إطار واضح مدعم بمجموعة من التشريعات والتراتب والاصلاحات الهيكلية مع المحافظة على خصوصية النسيج الصناعي المحلي وتطوير القدرة التنافسية للمنتج الوطني وتمتيعه بالحوافز والتشجيعات التي تضمن له حدا أدنى من القدرات الترويجية على مستوى الأسواق التصديرية القديمة أو الجديدة ،

حيث تسعى الوزارة إلى:

- تطوير آليات حماية المنتج الوطني من الممارسات غير المشروعة عند التوريد على غرار الإجراءات الوقائية والدعم والإغراق والضغط على الميزان التجاري من حيث التقليل من نسبة المواد الاستهلاكية ذات الخصوصية الكمالية وترشيد الواردات في اتجاه الحد الأدنى الممكن،

- تحسين الإحاطة بالصناعيين المحليين من خلال تطوير منظومة الاتصال والتظلم لدى مصالح الإدارة العامة للتجارة الخارجية وذلك بإقحام نظام الخدمات عن بعد ونقطة إعلام واتصال بالإدارة العامة للتجارة الخارجية إضافة إلى إحداث خط أخضر على ذمة المتعاملين الاقتصاديين،

- تدعيم الطابع اللامادي للوثائق الإدارية وذلك بتحقيق التعامل اللامادي الكامل مع رخص التجارة الخارجية وبطاقات الإعلام في إطار تيسير إجراءات التجارة الخارجية،
- إعادة هيكلة الإدارة العامة للتجارة الخارجية على ضوء المستجدات الجديدة الطارئة على الساحة العالمية وذلك من خلال بعث هياكل جديدة تعنى بمجارة نسق هذه المستجدات،
- إرساء أنظمة يقظة لتتبع ورصد المؤشرات المتعلقة بميدان تدخل الإدارة العامة للتجارة الخارجية (واردات المنتجات التي لها نظير مصنع محليا، و واردات المواد الاستهلاكية...)،
- تطوير التشريعات المتصلة بالتجارة الخارجية وتأمين حد أدنى من الانسجام بينها،
- تعزيز العلاقات والشراكات داخل تونس وخارجها بتكثيف المشاركة في المعارض والصالونات والتظاهرات الاستثنائية وتنظيم اللقاءات المهنية المتخصصة،
- المساندة الفنية والمالية للمؤسسات التصديرية من خلال الية صندوق النهوض بالصادرات وألية "تصدير+" ضمن البرنامج الثالث لتنمية الصادرات،
- توسيع شبكة التمثيل التجاري ببلدان افريقيا جنوب الصحراء.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة ببرنامج التجارة الخارجية:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس أداء البرنامج:

يشتمل برنامج التجارة الخارجية على 3 أهداف و 5 مؤشرات لقيس الأداء التالية :

تقديرات 2018	2017	إنجازات 2016	الوحدة	مؤشرات قيس الأداء	الهدف
81.2	81	73	نسبة%	المؤشر 1.1.2: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس إتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية	الهدف 1.2: تنويع المبادلات والإندماج الإقتصادي والتجاري
27	26	28	نسبة%	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات	
36	35	36		المؤشر 2.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	
50	40	10	نسبة%	المؤشر 1.2.2: نسبة العرائض المنهية من جملة العرائض المقدمة	الهدف 2.2: الدفاع التجاري

7	10	14	عدد	المؤشر 1.3.2: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير	الهدف 3.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية
29	22	10	نسبة %	المؤشر 2.3.2: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الأجل	

الهدف 1-2-1- تعميق الاندماج الاقتصادي وتوسيع مجال المبادلات التجارية :

تسعى وزارة التجارة إلى المساهمة في تنمية الصادرات عبر تطوير حجم وقيمة الصادرات التونسية وتوسيع قاعدة المصدرين وتطوير برامج الدعم والمساندة وتوجيهها نحو القطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية خاصة منها الخدمات.

كما تسعى إلى تنويع تركيبة الصادرات والحد من نسق الارتباط بمنطقة اليورو نحو وجهات جديدة .

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
83.2%	82.2%	81.2%	81%	73%	85%	85%	نسبة	المؤشر 1-1-2: تطور المبادلات التجارية في إطار اتفاقيات التبادل التجاري الحر
29%	28%	27%	26%	28%	25%	26%	نسبة	المؤشر 2-1-2: نسبة تنويع الصادرات من خلال المنتجات والوجهة
38%	37%	36%	35%	36%	36%	38%		

الهدف 2-2-2- الدفاع التجاري :

وذلك في إطار الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقات الدولية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للتجارة دون المساس بالالتزامات المحمولة على كاهل البلاد التونسية في ضمان حرية تنقل البضائع وحرية التجارة عموما وتمارس هذه الحماية في إطار التشريعات المتعلقة بالإجراءات الوقائية ومكافحة الإغراق والدعم غير المشروع والمكفولة بموجب انضمام تونس للمنظمة العالمية للتجارة.

كما تمارس أيضا من خلال حماية الصادرات التونسية من الإجراءات المحتملة التي قد يتخذها شركاء تونس التجاريين بمقتضى التحقيقات المنشورة والمعتمدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة. من جهة أخرى يساهم تحقيق هذا الهدف في استقطاب الاستثمار الداخلي والأجنبي وتحسين مناخ الأعمال وحماية النسيج الصناعي الوطني وديمومة المؤسسة التونسية.

مرجع الهدف:

- اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول مكافحة الإغراق،
- اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة حول الإجراءات الوقائية،
- القانون عدد 106 لسنة 1998 المؤرخ في 18 ديسمبر 1998 والمتعلق بالإجراءات الوقائية عند التوريد

- القانون عدد 9 لسنة 1999 المؤرخ في 13 فيفري 1999 والمتعلق بالحماية ضد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
- الأمر عدد 477 لسنة 2000 المؤرخ في 21 فيفري 2000 والمتعلق بضبط شروط وطرق تحديد الممارسات غير المشروعة عند التوريد
- قرار وزير التجارة المؤرخ في 12 أوت 2004 والمتعلق بضبط إجراءات المراقبة المسبقة عند التوريد.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
70%	50%	50%	40%	10%	20%	30%	نسبة	المؤشر 1-2-2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من إجمالي العرائض المقدمة.

الهدف 2-3- تسهيل إجراءات التجارة الخارجية :

وذلك من خلال تدليل العوائق ذات الصبغة التعريفية وغير التعريفية وذلك بغرض ضمان احترام تونس لتعهداتها الدولية وتدعيم المؤشرات التي من شأنها جلب الاستثمار الأجنبي،

مرجع الهدف:

- اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة لتسهيل التجارة في ديسمبر 2013،
- قانون عدد 41 لسنة 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية،
- النصوص التطبيقية (1742 إلى 1747 لسنة 1994) المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية،
- المجلة الديوانية لسنة 2008 ،
- قانون عدد 18 لسنة 1976 المتعلق بالصرف،
- كراسات الشروط والترخيص الإدارية لبعض الأنشطة،
- المذكرات الإدارية الموجهة للديوانة ومناشير الإدارة العامة للديوانة،

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
6	7	7	10	14	19	20	مجموع عددي	المؤشر 1-3-2: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير
46	37	29	22	10	-	-	نسبة	المؤشر 2-3-2: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الأجل.

2-2- أنشطة برنامج التجارة الخارجية:

الإعتمادات التقديرية (أ د)	الأنشطة والتخلات المبرمجة خلال سنة 2018	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
56.448 أد البرنامج الثالث لتنمية الصادرات	- اقتناء تطبيق إعلامية للتصرف في رخص التجارة الخارجية			
291.200 أد (صفحة لتطوير المنظومة) البرنامج الثالث لتنمية الصادرات	- صفقة بالاتفاق المباشر مع TTN للمساعدة لوضع منظومة المعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية حيز التنفيذ			
72.900 أد (صفقة بالاتفاق المباشر مع TTN في صورة استيفاء عمليات التوطين واقتناء المعدات) البرنامج الثالث لتنمية الصادرات				
200 أد : البرنامج الثالث لتنمية الصادرات	- انجاز دراسة حول تأثير اتفاق التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي - البرنامج العام لصندوق تنمية الصادرات (FOPRODEX) - البرنامج العام لصندوق اقتحام الأسواق الخارجية (FAMEX) - البرنامج العام تصدير + - مواصلة أعمال اللجان المشتركة الثنائية ومتعددة الأطراف	81.2%	المؤشر 1.1.2: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس إتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية	الهدف 1.2: تنويع المبادلات والإندماج الإقتصادي والتجاري
38 أد : البرنامج الثالث لتنمية الصادرات	- وضع واعداد دراسة لبرنامج الاتصال للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات	27%	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات	المؤشر 2.1.2: نسبة تنويع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات
29 م د لدعم صندوق النهوض بالصادرات مفصلة كالتالي: 18.5 م د : النقل 3 م د : العمليات الإشهارية والترويجية الفردية والقطاعية 6 م د : دعم مباشر 1 م د : دعم مؤسستي	- مواصلة دعم المجالات التي يؤمنها صندوق النهوض بالصادرات	36%	تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية	
مركز النهوض بالصادرات	- تحسين التطبيق الإعلامية			

	الخاصة بمعالجة و صرف المنح			
-	- دعم المكاتب الجهوية للصندوق			
-	- توسيع شبكة التمثيل التجاري بالخارج (الكامرون - الكونغو - أثيوبيا - بولونيا - وهران)			
-	- ضبط برنامج تظاهرات بالخارج (30 تظاهرة) يشمل مختلف القطاعات (الخدمات، النسيج والملابس والأحذية، المنتجات الفلاحية والغذائية، الصناعات الميكانيكية والكهربائية...) ويستهدف قرابة 15 سوقا خارجيا (عربي ، أوروبي، آسيوي، أمريكي)			
-	- تركيز رقم أخضر مجاني على ذمة المتعاملين الإقتصاديين			
36 أ د (ميزانية وزارة التجارة)	- تدعيم جهاز التحقيق بالإدارة العامة للتجارة الخارجية بشريا (02 أعوان) ولوجستيا (سيارة لانجاز التحقيقات والمعاینات الميدانية + 04 أجهزة إعلامية)	50%	المؤشر 1.2.2: نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من جملة العرائض المقدمة	الهدف 2.2: الدفاع التجاري
تنظيم ملتقى سنوي على المستوى المركزي بمساهمة كل مع الUTICA و الUTAP العدد الجملي للمشاركين: 300 ميزانية وزارة التجارة (بالاشتراك مع الUTICA و الUTAP و (CEPEX	- تنظيم ملتقيات وندوات لتعريف الصناعيين التونسيين بالدور الحمائي للوزارة وطرق الإستفادة من الإحاطة الفنية التي يمكنها توفيرها			
32 أ د (ميزانية وزارة التجارة)	- إحداث نقطة اتصال وتوجيه بشباك التجارة الخارجية () تدعيم الشباك بعدد 2 أعوان	7	المؤشر 1.3.2: عدد الإجراءات غير التعريفية عند التوريد والتصدير	الهدف 3.2: تسهيل إجراءات التجارة الخارجية
-	- تنقيح القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية والصرف			
-	- المشاركة في اجتماعات لجنة تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة بجينييف (معدل 5	29%	المؤشر 2.3.2: نسبة التقدم في تطبيق إتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الآجال	

	اجتماعات ، مدة الاجتماع (5 أيام)			
-	- تنظيم دورات تكوينية، المشاركة في اجتماعات لجنة تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة			
-	- عقد اجتماعات دورية مع الأطراف الوطنية المعنية بوضع أئفاق تسهيل التجارة حيز التطبيق.			

3- نفقات برنامج التجارة الخارجية:

1.3 ميزانية برنامج التجارة الخارجية: تطور إعمادات برنامج التجارة الخارجية

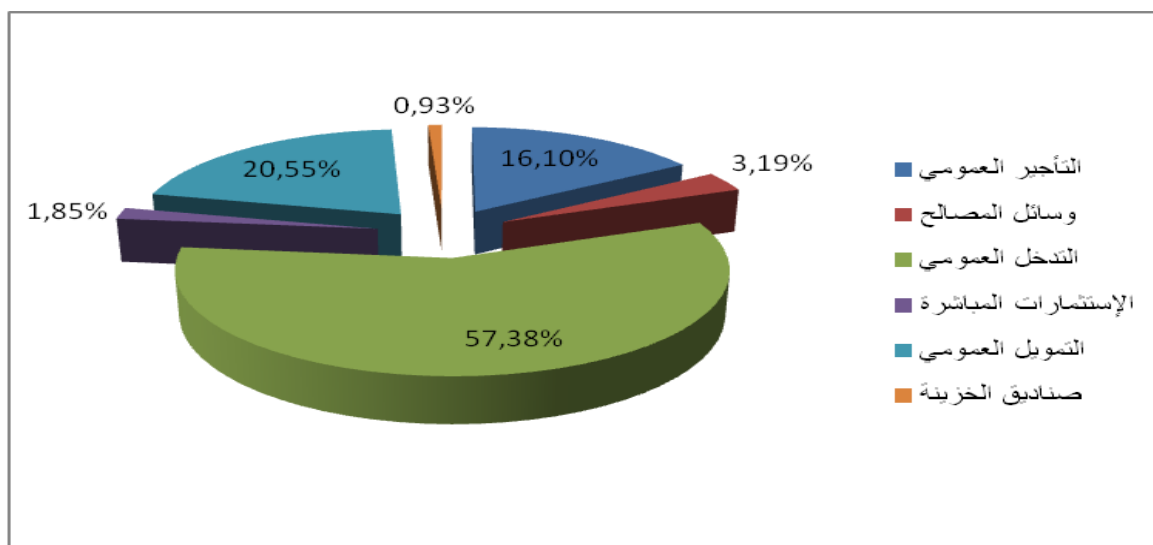
الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) /((1) - (2)) (1)	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
45	12795	41441	41441	28646	28596	العنوان الأول: نفقات التصرف
20	1432	8704	8704	7272	7801	التأجير العمومي
-1	-26	1722	1722	1748	1200	وسائل المصالح
58	11389	31015	31015	19626	19595	التدخل العمومي
24	2345	12108	21665	9763	6108	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-5	-50	1000	1950	1050	189	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
-5	-50	1000	1950	1050	189	على موارد القروض الخارجية الموظفة
27	2395	11108	19715	8713	5919	التمويل العمومي
40	2015	7115	7115	5100	5140	على الموارد العامة للميزانية
11	380	3993	12600	3613	779	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	500	500	500	0	صناديق الخزينة
39	15140	54049	63606	38909	34704	مجموع البرنامج

* دون إعتبار الموارد الذاتية لمركز النهوض بالصادرات

شهدت نفقات برنامج التجارة الخارجية نسبة تطور بـ 39 بالمائة (15,140+ م د) وتسنأثر نفقات التدخل العمومي بنسبة 57.38 % من مجموع نفقات البرنامج بإعتبار حجم الإعتمادات المخصصة لدعم تدخلات مركز النهوض بالصادرات ، في حين بلغت نفقات التنمية نسبة 22.4 بالمائة من إجمالي نفقات البرنامج وممولة بنسبة 41 بالمائة من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إطار إتفاقية القرض المبرم لإنجاز البرنامج الثالث لتنمية الصادرات مع الإشارة أن نفقات التنمية شهدت نسبة تطور بـ 24 بالمائة مقارنة بالسنة الفارطة .

توزيع ميزانية برنامج التجارة الخارجية لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة
اعتمادات الدفع



2.2 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2019 لبرنامج التجارة الخارجية:

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج:

تتوزع نفقات برنامج التجارة الخارجية على المدى المتوسط كالآتي :

الوحدة : دينار

النفقات	تقديرات			ق م 2017	انجازات		
	2020	2019	2018		2016	2015	2014
العنوان الأول: نفقات التصرف							
على موارد الميزانية	48 531 000	42 989 000	29 435 000	28 646 000	28 596 182	27 926 517	30 372 251
التأجير العمومي	9 908 000	9 612 000	8 704 000	7 272 000	7 801 155	7 150 032	7 056 900
وسائل المصالح	2 898 000	2 679 000	48 531 000	1 748 000	1 200 000	1 200 000	1 270 000
التدخل العمومي	35 725 000	30 698 000	19 015 000	19 626 000	19 595 027	19 576 485	22 045 351
على الموارد الذاتية للمؤسسات	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>	<u>0</u>
التأجير عمومي	0	0	0	0	0	0	0
وسائل المصالح	0	0	0	0	0	0	0
التدخل العمومي	0	0	0	0	0	0	0
العنوان الثاني: نفقات التنمية	30 400 000	21 200 000	12 108 000	9 763 000	6 108 969	4 307 543	5 412 000
على موارد الميزانية	8 500 000	8 200 000	7 115 000	5 100 000	5 139 731	4 264 442	5 412 000
الاستثمارات المباشرة	0	0	0	0	0	0	0
التمويل العمومي	8 500 000	8 200 000	7 115 000	5 100 000	5 139 731	4 264 442	5 412 000
على موارد القروض الخارجية الموظفة	21 900 000	13 000 000	4 993 000	4 663 000	969 238	43 101	0
الاستثمارات مباشرة	900 000	1 100 000	1 000 000	1 050 000	189 769	43 101	0
التمويل العمومي	21 000 000	11 900 000	3 993 000	3 613 000	779 469	0	0
صناديق الخزينة	500 000	500 000	500 000	500 000	0	0	0
التدخل	500 000	500 000	500 000	500 000	0	0	0
المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	81 931 000	67 089 000	56 349 000	41 109 000	36 605 151	34 111 060	37 932 251
المجموع بدون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	79 431 000	64 689 000	54 049 000	38 909 000	34 705 151	32 234 060	35 784 251

3-2-2 / إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي 1: المبادلات الخارجية

الوحدة : دينار

تقديرات			ق.م	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
46 693 000	41 295 000	39 570 000	27 079 000	27 356 271	26 702 098	29 179 600	العنوان الأول: نفقات التصرف
46 693 000	41 295 000	39 570 000	27 079 000	27 356 271	26 702 098	29 179 600	على موارد الميزانية
9 116 000	8 881 000	8 040 000	6 538 000	7 156 271	6 502 098	6 409 600	التأجير العمومي
2 550 000	2 391 000	1 508 000	1 521 000	1 200 000	1 200 000	1 270 000	وسائل المصالح
35 027 000	30 023 000	30 022 000	19 020 000	19 000 000	19 000 000	21 500 000	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
30 400 000	21 200 000	12 108 000	9 763 000	6 108 969	4 307 543	5 412 000	العنوان الثاني: نفقات التنمية
8 500 000	8 200 000	7 115 000	5 100 000	5 139 731	4 264 442	5 412 000	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
8 500 000	8 200 000	7 115 000	5 100 000	5 139 731	4 264 442	5 412 000	التمويل العمومي
21 900 000	13 000 000	4 993 000	4 663 000	969 238	43 101	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
900 000	1 100 000	1 000 000	1 050 000	189 769	43 101	0	الاستثمارات مباشرة
21 000 000	11 900 000	3 993 000	3 613 000	779 469	0	0	التمويل العمومي
2 500 000	2 400 000	2 300 000	2 200 000	1 900 000	1 877 000	2 148 000	على الموارد الذاتية للمؤسسات
500 000	500 000	500 000	500 000	0	0	0	صناديق الخزينة
500 000	500 000	500 000	500 000	0			التدخل العمومي
80 093 000	65 395 000	54 478 000	39 542 000	35 365 240	32 886 641	36 739 600	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
77 593 000	62 995 000	52 178 000	37 342 000	33 465 240	31 009 641	34 591 600	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-3 / إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي 2: الاندماج الاقتصادي والتجاري

الوحدة : دينار

تقديرات			ق	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2017	2016	2015	
1 838 000	1 694 000	1 871 000	1 567 000	1 239 911	1 224 419	1 192 651	العنوان الأول: نفقات التصرف
1 838 000	1 694 000	1 871 000	1 567 000	1 239 911	1 224 419	1 192 651	على موارد الميزانية
792 000	731 000	664 000	734 000	644 884	647 934	647 300	التأجير العمومي
348 000	288 000	214 000	227 000	0	0	0	وسائل المصالح
698 000	675 000	993 000	606 000	595 027	576 485	545 351	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات مباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
1 838 000	1 694 000	1 871 000	1 567 000	1 239 911	1 224 419	1 192 651	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1 838 000	1 694 000	1 871 000	1 567 000	1 239 911	1 224 419	1 192 651	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

رئيس البرنامج: "السيد خباب الحذري" مدير تنمية التجارة الإلكترونية و الإقتصاد اللامادي
تولى مهامه منذ تاريخ 01 جوان 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته: - خارطة البرنامج

الإدارات المركزية	البرنامج
إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي	التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

- إستراتيجية البرنامج

تبرز الدراسات والبحوث العالمية أن التجارة الإلكترونية أصبحت بالنسبة للدول النامية ضرورة ملحة لزيادة إسهامها في التجارة العالمية وكذلك لتطوير قطاعاتها الإنتاجية الوطنية وإتاحة فرص متزايدة لرفع معدلات نموها الاقتصادي.

وحتى يتحقق ذلك، لا بد من العمل على توفير متطلبات ومقومات التجارة الإلكترونية مع تذليل التحديات والعقبات للحاق بركب الاقتصاد اللامادي العالمي.

وفي هذا الإطار، تعتمد إستراتيجية تنمية التجارة الإلكترونية على مجموعة من التوجهات وهي:

- اعتبار التجارة الإلكترونية عاملا مهما في تطوير وتعصير القطاع التجاري بتونس (تجارة داخلية وخارجية).
- اعتبار التجارة الإلكترونية نشاطا واعدة قادرا على فتح الآفاق أمام التشغيل ودفع الاستثمار المحلي والأجنبي.
- تسهيل اندماج النسيج الاقتصادي الوطني في الاقتصاد الرقمي المعولم من خلال تنمية المحتوى الرقمي للمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين في إطار صناعة وطنية للمحتوى.
- وإعتبارا لذلك تعمل إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي على إنجاز جملة من المشاريع والبرامج تهدف إلى :

- نشر ثقافة التجارة الإلكترونية لدى المؤسسات الاقتصادية،
- متابعة تطوّر التجارة الإلكترونية من خلال جمع إحصائيات الدفع الإلكتروني،
- تنظيم نشاط التجارة الإلكترونية في تونس،

- تنمية صادرات المؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر التجارة الإلكترونية والمنصات التجارية الإلكترونية
- إرشاد وتوجيه أصحاب المشاريع،

2 - أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي: 2-1- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

يحتوي برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي على هدف و مؤشرين لقياس الأداء:

تقديرات 2018	2017	إنجازات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء	الهدف
+20	+10	-	نسبة %	المؤشر 1.1.3: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية	الهدف 1.3:
+30	+30	+20	نسبة %	المؤشر 2.1.3: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجارية الإلكترونية	تطوير نشاط التجارة الإلكترونية

الهدف 1-3- تطوير نشاط التجارة الإلكترونية:

تتابع إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي تطوّر نشاط التجارة الإلكترونية في تونس من خلال التنسيق بين شركة نقديات تونس والديوان الوطني للبريد قصد توفير معطيات حول عدد مواقع الوب المنخرطة في منظومات الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى قيمة وعدد المعاملات التجارية على الخط.

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
+40%	+30%	+20%	+10%	-	-	-	نسبة %	المؤشر 1.2.3 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية
+50%	+40%	+30%	+30%	+20%	-	-	نسبة %	المؤشر 2.2.3 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجارية الإلكترونية

المؤشر 1.1.3 : نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية

حيث يبرز تطوّر عدد الشركات المنخرطة في منظمتي الدفع تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية إلى موفى سنة 2016 حوالي 1700 موقع مقابل 951 موقع سنة 2015. ولا يمثل عدد التجار على الأنترنت سوى نسبة تقارب 0.05 % من مجموع تجار التوزيع بتونس وهي نسبة ضعيفة لكنها تبقى مقبولة مقارنة ببعض البلدان المشابهة. وتعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط ورغبة المؤسسات التونسية في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري.

المؤشر 2.1.3 : نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجارية الإلكترونية

بلغت القيمة الجمالية للمعاملات التجارية على الخط سنة 2016 حوالي 137,7 مليون دينار مقابل 111 مليون دينار سنة 2015. ويبرز هذا المؤشر مدى تطوّر قيمة البيوعات على الخطّ.

2.2 - أنشطة برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتدخلات المبرمجة خلال سنة 2018	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
-	- التنسيق مع غرف التجارة والصناعة لتنظيم دورات تحسيسية بالجهات حول التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.	%20+	المؤشر : 1.2.3	الهدف 1.3: تطوير نشاط التجارة الإلكترونية
100 ألف دينار	- إنجاز دراسة حول واقع وأفاق التجارة الإلكترونية في تونس.		نسبة تطوّر	
-	- دليل خاصّ بالإجراءات المتعلقة بالتصدير عبر التجارة الإلكترونية أو المنصّات التجارية.		عدد مواقع التجارة	
-	- تحيين الاستبيان المتعلّق بسلوك المستهلك التونسي على الخطّ المنجز في أكتوبر 2012 في إطار التعاون الدولي.		الإلكترونية	
-	- دورات تكوينية لفائدة أعوان مستشاري التصدير والمؤسسات المصدّرة حول مزايا التجارة الإلكترونية.	%30+	المؤشر : 2.2.3	قيمة المعاملات التجارية الإلكترونية
-	- دفع التصدير عبر التجارة الإلكترونية من خلال رفع الصعوبات التي تعيق تطوّرهما.		نسبة تطوّر	
-	- مزيد التعريف بالإتفاقية بين مركز النهوض بالصادرات والديوان الوطني للبريد والقاضية بدعم المؤسسات المصدّرة على الخط بنسبة 50% من تكلفة الطرود البريدية الموجهة للخارج من ميزانية صندوق النهوض بالصادرات وإعادة النظر في تيسير شروط الإنتفاع بها.		قيمة المعاملات التجارية الإلكترونية	

3 نفقات برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي:

1.3 ميزانية البرنامج:

تطور إعمادات برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)	تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	بيان البرنامج
	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)			
10.91	25	254	229	199,3	العنوان الأول: نفقات التصرف
13.73	25	207	182	199,3	التأجير العمومي
-2.27	-1	43	44	0	وسائل المصالح
33.33	1	4	3	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0	0	0	0	0	الإستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
10.91	25	254	229	199,3	مجموع البرنامج

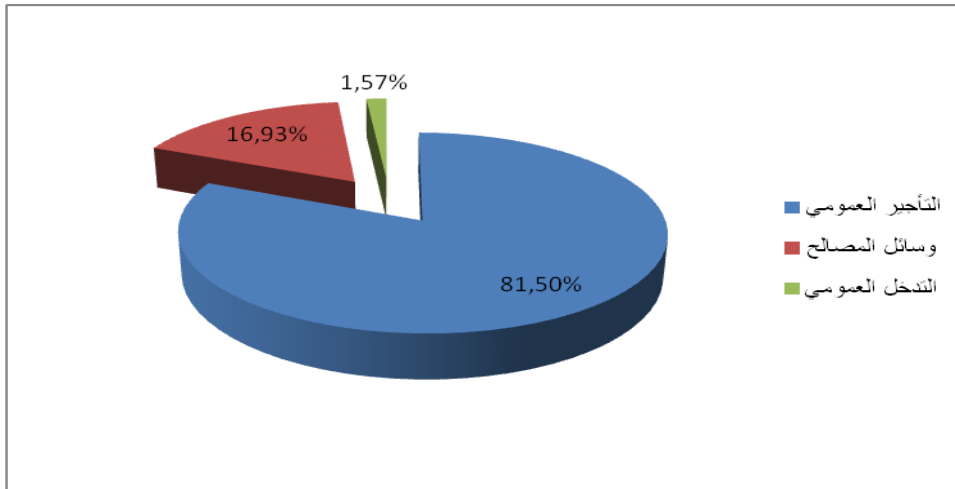
تستأثر نفقات التأجير بنسبة 81.5% من إجمالي الإعتمادات المخصصة لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي في حين تمثل نفقات وسائل المصالح 16.93% من مجموع الإعتمادات المخصصة للبرنامج في حين تبلغ نسبة التدخل العمومي نسبة 1.57%.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم عدم تخصيص إعتمادات بعنوان ميزانية تنمية برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي، تم تخصيص اعتمادات لسنة 2018 بقيمة 80 أ.د لفائدة إنجاز دراسة حول واقع وافاق التجارة الإلكترونية في تونس تم تحميلها على برنامج القيادة والمساندة (لأسباب فنية تتعلق بمنظومة أدب). وتهدف هذه الدراسة إلى تقييم كافة الجوانب المرتبطة بواقع المناخ العام لهذا النوع من الممارسة التجارية: الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية، المشاريع والمبادرات من طرف القطاع العام والخاص، المشمولات والمهام الخاصة بكل الأطراف المتدخلة، الإشكاليات والعوائق التي تعيق تطورها بالشكل المطلوب قصد التمكن من رسم الخطوط العريضة وتحديد الأهداف الإستراتيجية لتنمية وتطوير هذا النشاط.

كما تم في إطار تنفيذ المخطط الوطني الإستراتيجي تونس الرقمية 2020، برمجة إنجاز دراسة أولية بكلفة 300 أ.د تتعلق بمشروع منصة تجارة التوزيع e-Retail ممولة عن طريق صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال. ولم تتوصل الوزارة إلى تنفيذ هذا المشروع نظرا لتعدد وعزوف المتدخلين الإقتصاديين عن

الإنخراط في هذا المشروع فضلا عن ارتفاع الكلفة التقديرية للمشروع (قرابة 5 مليون دينار). وسيتم في هذا الخصوص إقتراح مشروع بديل يخصص رقمنة متابعة منظومة دعم المواد الأساسية.

توزيع ميزانية برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة اعتمادات الدفع



2.3 - إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي:

تتوزع نفقات برنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي على المدى المتوسط كالاتي :

الوحدة : دينار

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
289 000	264 000	254 000	229 000	199 284	174 705	172 200	العنوان الأول: نفقات التصرف
289 000	264 000	254 000	229 000	199 284	174 705	172 200	على موارد الميزانية
223 000	211 000	207 000	182 000	199 284	174 705	172 200	التأجير العمومي
61 000	48 000	43 000	44 000	0	0	0	وسائل المصالح
5 000	5 000	4 000	3 000	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	العنوان الثاني: نفقات التنمية
0	0	0	0	0	0	0	على موارد الميزانية
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات مباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التدخل
289 000	264 000	254 000	229 000	199 284	174 705	172 200	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
289 000	264 000	254 000	229 000	199 284	174 705	172 200	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : "السيد فتحي بنور" المدير العام للمصالح المشتركة

تولى مهامه منذ تاريخ 01 جوان 2017

1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة بحكم طبيعة مشمولات الهياكل الإدارية المنتمية إليه برنامجاً أفقياً يهدف إلى دعم بقية البرامج الخاصة بالوزارة وذلك من خلال توفير الوسائل المادية والخدمات الضرورية وتنمية الموارد البشرية بإعتبارها العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتحسين جودة خدماتها. وتتضمن إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة خاصة في:

- التحسين من مستوى النظام المعلوماتي و التجهيزات الإعلامية ،
 - تطبيق سياسة الدولة في ترشيد إستهلاك الطاقة وحسن التصرف في وسائل النقل ،
 - تأهيل الموارد البشرية ودعم التكوين والرسكلة ،
 - دعم أساليب الإشراف على المؤسسات العمومية عبر متابعة مشاريع القطاعات من خلال المساهمة في إعداد وتنفيذ عقود البرامج،
 - تنفيذ مهمات التفقد لأوجه التصرف ومتابعة تقارير الرقابة الصادرة عن هيئات الرقابة الأخرى،
 - السهر على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد .
- خارطة البرنامج :

الإدارات المركزية والخلايا ووحدات التصرف حسب الأهداف

- الديوان
- المكاتب والهياكل الملحقة بالديوان :
- مكتب الضبط المركزي،
- مكتب الإعلام والصحافة،
- مكتب الدراسات والبرمجة والتخطيط،
- مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقية وجلسات العمل الوزارية،
- مكتب الشؤون العامة،
- مكتب العلاقات مع المواطن،
- الخلية المكلفة بكتابة المجلس الأعلى للتصدير والإستثمار،
- خلية الحوكمة،

- وحدة الإحاطة بالمستثمرين،
- وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة،
- التفقدية العامة،
- الإدارة العامة للمصالح المشتركة.

ويتفرع برنامج القيادة والمساندة إلى برنامجين فرعيين :

- ❖ البرنامج الفرعي عدد 1 : الدعم والمساندة،
- ❖ البرنامج الفرعي عدد 2 : القيادة والإشراف.

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة

البرنامج الفرعي عدد 1:
الدعم والمساندة

- ديوان السيد الوزير & مختلف مكاتبه
- التفقدية العامة

البرنامج الفرعي عدد 2:
القيادة والإشراف

2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة ببرنامج القيادة والمساندة:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قياس أداء البرنامج:

يحتوي برنامج القيادة والمساندة على 4 أهداف و 6 مؤشرات لقياس القدرة على الأداء (3 أهداف و 4 مؤشرات

بالنسبة للبرنامج الفرعي الدعم والمساندة وهدف ومؤشرين بالنسبة للبرنامج الفرعي القيادة والإشراف):

تقديرات 2018	2017	إنجازات 2016	الوحدة	مؤشرات قياس الأداء	الهدف
55	55	50	نسبة%	المؤشر 1.1.1.4: نسبة المنتفعين بالتكوين	الهدف 1.1.4: تطوير مؤهلات الموظفين
7.9	8.1	8.3	لتر/100 كلم	المؤشر 1.2.1.4: معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	الهدف 2.1.4: تحسين التصرف في الموارد المالية
63	51,1	51,1	نسبة%	المؤشر 1.3.1.4: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية	الهدف 3.1.4: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية
45	35	25	نسبة%	المؤشر 2.3.1.4: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	

60	30	20	نسبة %	المؤشر 1.1.2.4: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال	الهدف 1.2.4: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن
100	74.2	64.5	نسبة %	المؤشر 2.1.2.4: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية	

الهدف 1.1.4: تطوير مؤهلات الموظفين

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
65	60	55	55	50	25.35	-	نسبة	المؤشر 1.1.1.4: نسبة المنفعين بالتكوين

الهدف 2.1.4: تحسين التصرف في الموارد المالية

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
7.7	7.8	7.9	8.1	8.3	8.57	8.96	100/لتر/كلم	المؤشر 1.2.1.4: معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة

الهدف 3.1.4: دعم الإنخراط في الإدارة الاتصالية

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
86.8	75.2	63	51.1	51.1	39.9	38.7	نسبة	المؤشر 1.3.1.4: تغطية الحاجيات من التجهيزات الإعلامية
65	55	45	35	25	20	20	نسبة	المؤشر 2.3.1.4: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات

الهدف 1.2.4: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن

تقديرات			2017	إنجازات			الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	80	60	30	20	-	-	نسبة	المؤشر 1.1.2.4: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال
-	-	100	74.2	64.5	35.5	16.1	نسبة	المؤشر 2.1.2.4: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية

2-2- أنشطة برنامج القيادة والمساندة:

الإعتمادات التقديرية	الأنشطة والتخلات المبرمجة خلال سنة 2018	تقديرات 2018	المؤشرات	الأهداف
-	- تحديد حاجيات كل برنامج - ضبط البرنامج السنوي للتكوين وبرنامج تنفيذ (قبل بداية السنة المالية)	55%	المؤشر 1.1.1.4: نسبة المتفهمين بالتكوين	الهدف 1.1.4: تطوير مؤهلات الموظفين
7000د	- مزيد التوعية والتحسيس بضرورة ترشيد إستهلاك الوقود - تطوير آليات الرقابة ودعمها والحرص على تواصلها (إقتناء معدات المراقبة على غرار GPRS...) - حسن صيانة السيارات - التقوية في السيارات المتقدمة التي لا يمكن مواصلة إستغلالها (كثرة الأعطاب، إرتفاع تكاليف الصيانة...)	7.9 لتر/كلم	المؤشر 1.2.1.4: معدل إستهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة	الهدف 2.1.4: تحسين التصرف في الموارد المالية
-	- ميزانية لتغطية حاجيات الوزارة من تجهيزات اعلامية عن طريق القيام بطلب عروض سنوي يمكن من توفير المستلزمات الاعلامية	63%	المؤشر 1.3.1.4: تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية	الهدف 3.1.4: دعم الإنخراط في الإدارة الإتصالية
-	- تطوير نظم معلوماتية لأهم مشمولات الوزارة على غرار التجارة الخارجية وصندوق الدعم. - تكوين إطارات الادارة المكلفة بالاعلامية في ميدان تطوير التطبيقات - انجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة	45%	المؤشر 2.3.1.4: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات	
-	- تدعيم مكتب العلاقات مع المواطن بالموارد البشرية والتكوين - توفير التجهيزات الضرورية من معلقات إرشاد، علامات توجيه داخلية وخارجية، أثاث استقبال، ممرات معاقين - مزيد تحسين ظروف العمل من خلال توفير حواسيب وأثاث مكاتب	60%	المؤشر 1.1.2.4: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تحسين الإستقبال	الهدف 1.2.4: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين علاقة الإدارة مع المواطن
-	- القيام بجلسات عمل مع مصالح الوزارة المعنية لاستحداث نسق الانجاز - متابعة صدور النصوص القانونية والترتيبية مع الاطراف المتدخلة	100%	المؤشر 2.1.2.4: نسبة التقدم في إنجاز برنامج تبسيط الإجراءات الإدارية	

3- نفقات برنامج القيادة والمساندة:

1.3 ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة:

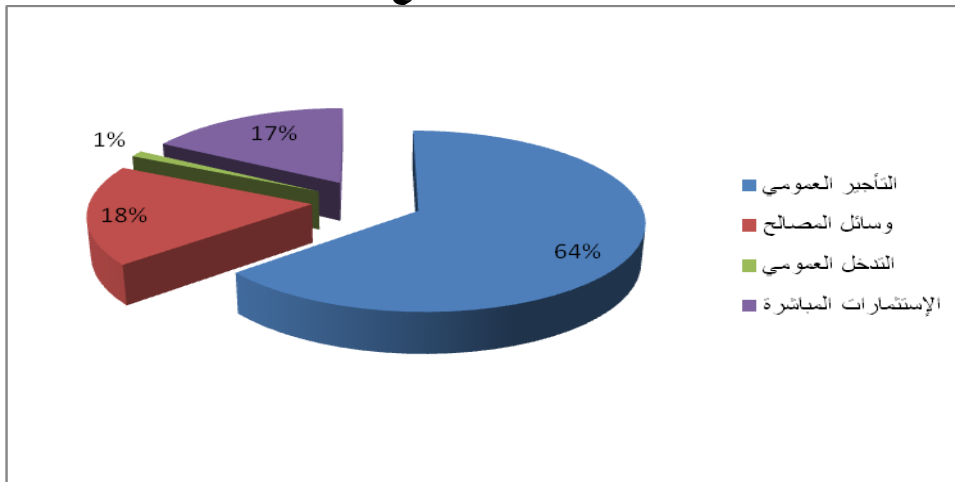
تطور إعمادات برنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

نسبة التطور (2018-2017)		تقديرات 2018		قانون المالية 2017 (1)	إنجازات 2016	بيان البرنامج
النسبة (%) (1) / ((1) - (2))	المبلغ (1)-(2)	اعتمادات الدفع (2)	اعتمادات التعهد			
8	492	6444	6444	5952	9469.378	العنوان الأول: نفقات التصرف
13	570	4947	4947	4377	4291.457	التأجير العمومي
-6	-85	1410	1410	1495	4977.921	وسائل المصالح
-9	7	87	87	80	200	التدخل العمومي
-18	-280	1295	465	1575	1851.882	العنوان الثاني: نفقات التنمية
-18	-280	1295	465	1575	1851.882	الاستثمارات المباشرة
-18	-280	1295	465	1575	1851.882	على الموارد العامة للميزانية
0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
3	212	7739	6907	7527	11321.260	مجموع البرنامج

تستأثر نفقات التأجير بنسبة 64 % من إجمالي نفقات برنامج القيادة والمساندة في حين تبلغ نفقات وسائل المصالح نسبة 18% تليها الإستثمارات المباشرة بنسبة 17 % والتدخل العمومي بنسبة 1 بالمائة، والملاحظ ان نفقات وسائل المصالح قد شهدت إنخفاضا بـ 5.81 بالمائة مقارنة بسنة 2017، كما شهدت الإستثمارات المباشرة هي الأخرى إنخفاضا قدر بـ 17.77 بالمائة مقارنة بسنة 2017.

توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب طبيعة النفقة اعتمادات الدفع

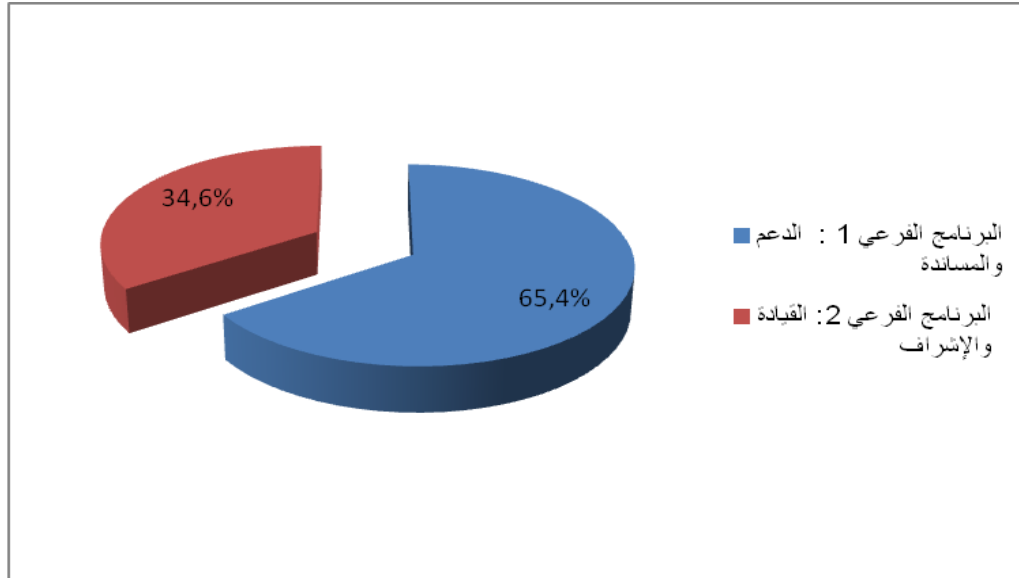


توزيع ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2018 حسب البرامج الفرعية
اعتمادات الدفع

الوحدة: ألف دينار

المجموع حسب طبيعة النفقة	برنامج فرعي 2 : القيادة والإشراف	برنامج فرعي 1 : الدعم والمساندة	البرامج الفرعية طبيعة النفقة
6444	2296	4148	نفقات التصرف
4947	1727	3220	التأجير العمومي
1410	547	863	وسائل المصالح
87	22	65	التدخل العمومي
1295	380	915	نفقات التنمية
1295	380	915	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	صناديق الخزينة
7739	2676	5063	المجموع حسب البرامج الفرعية

ويستأثر البرنامج الفرعي "الدعم والمساندة" بنسبة تناهز 65.4 % من إجمالي اعتمادات برنامج القيادة والمساندة في حين لا تتجاوز الإعتمادات المخصصة لفائدة البرنامج الفرعي "القيادة والإشراف" نسبة 34.6%:



2.3 إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 لبرنامج القيادة والمساندة :

3-2-1/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج:

تتوزع نفقات برنامج القيادة والمساندة على المدى المتوسط كالاتي :

الوحدة : دينار

تقديرات			ق م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
7 826 000	7 375 000	6 444 000	5 952 000	9 469 152	8 520 552	8 075 657	العنوان الأول: نفقات التصرف
7 826 000	7 375 000	6 444 000	5 952 000	9 469 152	8 520 552	8 075 657	على موارد الميزانية
5 263 000	5 084 000	4 947 000	4 377 000	4 291 457	3 722 974	3 492 772	التأجير العمومي
2 450 000	2 187 000	1 410 000	1 495 000	4 977 695	4 777 578	4 562 885	وسائل المصالح
113 000	104 000	87 000	80 000	200 000	20 000	20 000	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
2 805 000	2 400 000	1 295 000	1 575 000	1 851 882	459 289	1 033 924	العنوان الثاني: نفقات التنمية
2 805 000	2 400 000	1 295 000	1 575 000	1 851 882	459 289	1 033 924	على موارد الميزانية
2 805 000	2 400 000	1 295 000	1 575 000	1 851 882	459 289	1 033 924	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات مباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
10 631 000	9 775 000	7 739 000	7 527 000	11 321 034	8 979 841	9 109 581	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
10 631 000	9 775 000	7 739 000	7 527 000	11 321 034	8 979 841	9 109 581	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-2/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي: الدعم والمساندة

الوحدة : دينار

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
							العنوان الأول: نفقات التصرف
5 160 000	4 803 000	4 148 000	3 828 000	7 874 749	7 179 525	6 983 885	على موارد الميزانية
5 160 000	4 803 000	4 148 000	3 828 000	7 874 749	7 179 525	6 983 885	التأجير العمومي
3 470 000	3 324 000	3 220 000	2 837 000	2 697 054	2 381 947	2 401 000	وسائل المصالح
1 603 000	1 399 000	863 000	931 000	4 977 695	4 777 578	4 562 885	التدخل العمومي
87 000	80 000	65 000	60 000	200 000	20 000	20 000	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	العنوان الثاني: نفقات التنمية
2 315 000	1 980 000	915 000	1 185 000	1 851 882	459 289	1 033 924	على موارد الميزانية
2 315 000	1 980 000	915 000	1 185 000	1 851 882	459 289	1 033 924	الاستثمارات المباشرة
2 315 000	1 980 000	915 000	1 185 000	1 851 882	459 289	1 033 924	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الإستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التدخل
7 475 000	6 783 000	5 063 000	5 013 000	9 726 631	7 638 814	8 017 809	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
7 475 000	6 783 000	5 063 000	5 013 000	9 726 631	7 638 814	8 017 809	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

3-2-3/ إطار النفقات متوسط المدى 2018-2020 للبرنامج الفرعي: القيادة والإشراف

الوحدة : دينار

تقديرات			ق.م 2017	انجازات			النفقات
2020	2019	2018		2016	2015	2014	
2 666 000	2 572 000	2 296 000	2 124 000	1 594 403	1 341 027	1 091 772	العنوان الأول: نفقات التصرف
2 666 000	2 572 000	2 296 000	2 124 000	1 594 403	1 341 027	1 091 772	على موارد الميزانية
1 793 000	1 760 000	1 727 000	1 540 000	1 594 403	1 341 027	1 091 772	التأجير العمومي
847 000	788 000	547 000	564 000	0	0	0	وسائل المصالح
26 000	24 000	22 000	20 000	0	0	0	التدخل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على الموارد الذاتية للمؤسسات
0	0	0	0	0	0	0	التأجير عمومي
0	0	0	0	0	0	0	وسائل المصالح
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
490 000	420 000	380 000	390 000	0	0	0	العنوان الثاني: نفقات التنمية
490 000	420 000	380 000	390 000	0	0	0	على موارد الميزانية
490 000	420 000	380 000	390 000	0	0	0	الاستثمارات المباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	على موارد القروض الخارجية الموظفة
0	0	0	0	0	0	0	الاستثمارات مباشرة
0	0	0	0	0	0	0	التمويل العمومي
0	0	0	0	0	0	0	صناديق الخزينة
0	0	0	0	0	0	0	التدخل العمومي
3 156 000	2 992 000	2 676 000	2 514 000	1 594 403	1 341 027	1 091 772	المجموع باعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
3 156 000	2 992 000	2 676 000	2 514 000	1 594 403	1 341 027	1 091 772	المجموع دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

الملاحق

1- بطاقات مؤشرات قياس أداء البرامج

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التجارة الداخلية

بطاقة مؤشر عدد 1

رمز المؤشر: 1 / 1 / 1 / 1
تسمية المؤشر: نسبة إنجاز المخزونات التعديلية.
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2018.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التجارة الداخلية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التزويد والدعم ومراقبة السوق.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ضمان انتظامية التزويد.
4. تعريف المؤشر: الكميات التي يتم تخزينها في فترات وفرة الإنتاج قصد مجابهة الحاجيات الإضافية خلال المواسم الاستهلاكية الكبرى وخلال فترات الإنتاج.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique).
7. التفرعات حسب الإدارات الجهوية للتجارة – المجمع المهنية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: الكميات المنجزة / برنامج الخزن.
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
3. المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: الكميات المنجزة، برنامج الخزن.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: التقارير المنجزة، برنامج الخزن.
5. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: المجمع المهنية المشتركة.
6. تاريخ توفر المؤشر: غير ثابت باعتبار تعلق المعطيات الخاصة بالإنتاج الوطني بمنتجات موسمية وبنوعية المنتج.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 95 % سنة 2020.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة التجارة الداخلية.

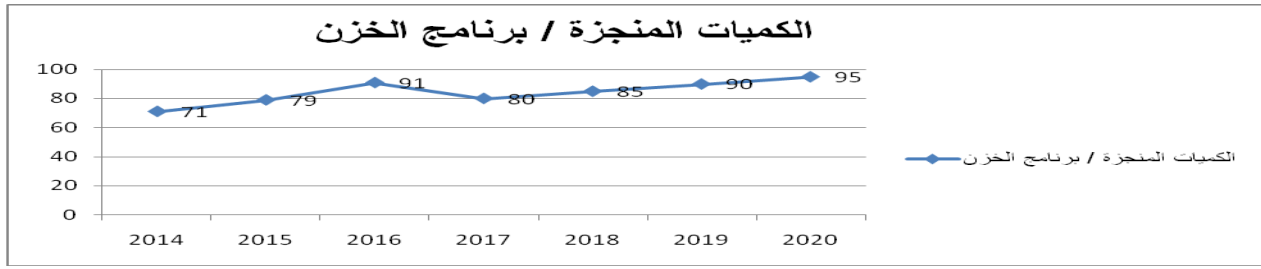
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
95	90	85	80	91	79	71	%	الكميات المنجزة / برنامج الخزن

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: من خلال تحليل الإنجازات ونتائج المؤشر يتم تقييم وضعية المخزونات ومدى مساهمتها في ضمان إنتظامية السوق خلال المواسم الإستهلاكية الكبرى وفترات تقاطع الفصول.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة إنجاز المخزونات التعديلية	95% سنة 2020	85%	- إشتراط وضعيّة التّزويد والبرمجة المسبقة - توفير المخزونات الإستراتيجية والتّعديلية الضرورية لتلبية احتياجات المواسم الاستهلاكية - ضبط برنامج دفع التّصدير واللّجوء للتّوريد عند الاقتضاء	-

5. تحديد أهم النقايس (limites) المتعلقة بالمؤشر : إرتباط تكوين المخزونات بوضعية (وفرة/ نقص) الإنتاج.

بطاقة مؤشر عدد 2

رمز المؤشر : 2/1/1/1

تسمية المؤشر: نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية
تاريخ تحيين المؤشر: 2017/05

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : التجارة الداخلية.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : مراقبة السوق وضمان الجودة
4. تعريف المؤشر: متابعة وضع السوق من خلال إجراء معاينات ميدانية تستهدف مختلف النسيج التجاري (أسواق جملة – أسواق تفصيل – مساحات تجارية كبرى ومتوسطة – تجار جملة وتجار تفصيل للمواد الغذائية ... مصانع للصناعات الغذائية و التحويلية) وتهدف كل عملية زيارة الى مراقبة مدى احترام شفافية المعاملات التجارية في السوق و ضمان جودة المنتجات الاستهلاكية ..
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط .
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): الإدارات الجهوية للتجارة و الإدارات المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

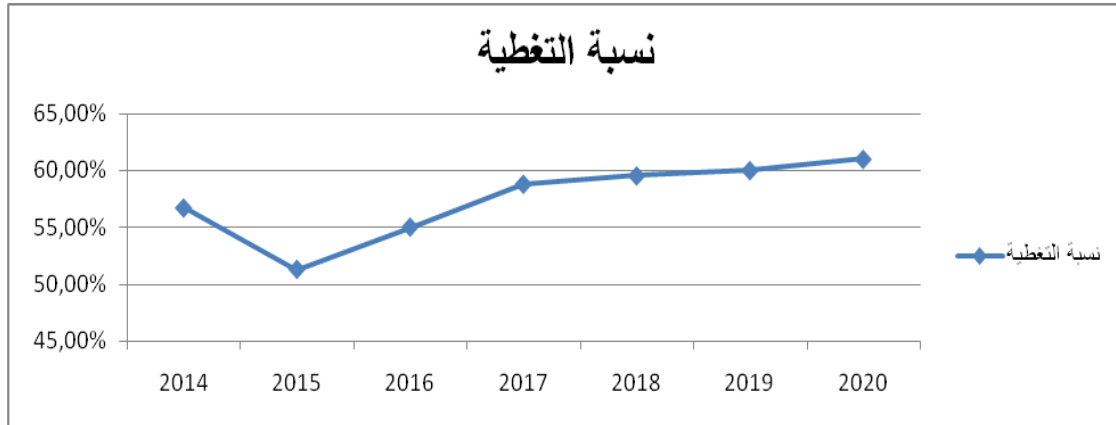
1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): تجميع الزيارات الميدانية ومقارنتها بعدد المتدخلين بالسوق
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الزيارات الميدانية / عدد المتدخلين الاقتصاديين
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير النشاط / تطور عدد المتدخلين حسب القطاعات.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير النشاط (يومية – اسبوعية – شهرية) والجهات المكلفة بجمع المعطيات المتعلقة بالمجال الاقتصادي.
6. تاريخ توفّر المؤشر : سنوي .
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 61 بالمائة سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للمنافسة والأبحاث الاقتصادية .

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
61%	60%	59,54%	58,80%	55,00%	51,26%	56,69%	النسبة	نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الاقتصادية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: ضعف الإمكانيات المادية والبشرية - الظروف الأمنية - التغيرات الاقتصادية والاجتماعية - تطور الأسعار العالمية - ارتباط أعمال المراقبة بعدة سلط رقابية (ديوانة - امن صحة)
3. رسم بياني لتطور المؤشر:
- 4.



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة 2018 لسنة
نسبة تغطية السوق من طرف جهاز المراقبة الإقتصادية	61% سنة 2020	59.54 %	-تغطية جميع القطاعات بما في ذلك قطاع الخدمات -مزيد إيلاء العناية للتسويق عن بعد -تكثيف حملات المراقبة و تدعيم العمل الرقابي المشترك - تكوين ورسكلة الأعوان.	-

4. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر : نسبة تغطية المتدخلين بالسوق لا تعكس بصورة مباشرة مقارنة عدد الزيارات لعدد المتدخلين باعتبار إمكانية القيام بأكثر من عملية تفقد لمتدخل اقتصادي.

رمز المؤشر: 3/1/1/1

تسمية المؤشر: نسبة الملفات المنجزة والمتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة.
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : التجارة الداخلية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : "ضمان السير العادي للسوق وحماية المستهلك"
4. تعريف المؤشر:
المؤشرات المرصودة هي معلومة اقتصادية يمكن أن تكون نتيجة وجود ممارسة مخلة بالمنافسة وتتم عمليات الرصد أساسا من قبل أعوان المراقبة الاقتصادية في إطار المهامهم الموكولة إليهم عند مراقبة السوق. طلبات إجراء أبحاث من قبل أعوان الإدارة المكلفين بالمراقبة الاقتصادية وهي طلبات صادرة عن مجلس المنافسة طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار. الملفات المنجزة هي مجمل التقارير الإدارية للأبحاث المنجزة خاصة طبقا للأحكام الفصول 5 و 17 و 62 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار، وتتراوح عموما معدل مدة إنجاز واستكمال هذه الأبحاث وإعداد التقارير المتعلقة بها بين السنة والثلاثة سنوات، وتوجه هذه التقارير إلى السيد الوزير المكلف بالتجارة إما بغاية إحالتها على مجلس المنافسة أو لحفظ الممارسات لعدم كفاية الأدلة. ويقع في هذا المؤشر إقتسام عدد الملفات المنجزة على معدل المؤشرات المرصودة خلال مدة 3 سنوات وطلبات الأبحاث المحالة على الإدارة من مجلس المنافسة لبيان نسبة ماثوية يمكن اعتبارها نسبة تهم نجاعة الأعمال في مجال الممارسات المخلة بالمنافسة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية) : السوق، الممارسات.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الملفات المنجزة / معدل المؤشرات المرصودة خلال 3 سنوات و طلبات إجراء أبحاث الواردة من مجلس المنافسة،
2. وحدة المؤشر: نسبة ماثوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الملفات المنجزة والمؤشرات المتعلقة بممارسات مخلة بالمنافسة وطلبات إجراء أبحاث الواردة على الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جمع المؤشرات الواردة على الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية من طرف خاصة أعوان الإدارات الجهوية للتجارة وممثلي الوزارة بلجان الصفقات العمومية أو من جهات أخرى وطلبات القيام بأبحاث الواردة من مجلس المنافسة و الملفات المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة ملفات طلبات إجراء أبحاث المحالة على السيد الوزير المكلف بالتجارة .
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- بطاقة مؤشر يقع تعميمها من قبل مصالح الوزارة المكلفة بالتجارة وممثلي لجان الصفقات...والملفات المنجزة.
- طلبات إجراء أبحاث الواردة على الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية من مجلس المنافسة.
6. تاريخ توفر المؤشر : نهاية السنة.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 33 % سنة 2020.
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة الأسعار والمنافسة بالإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية.

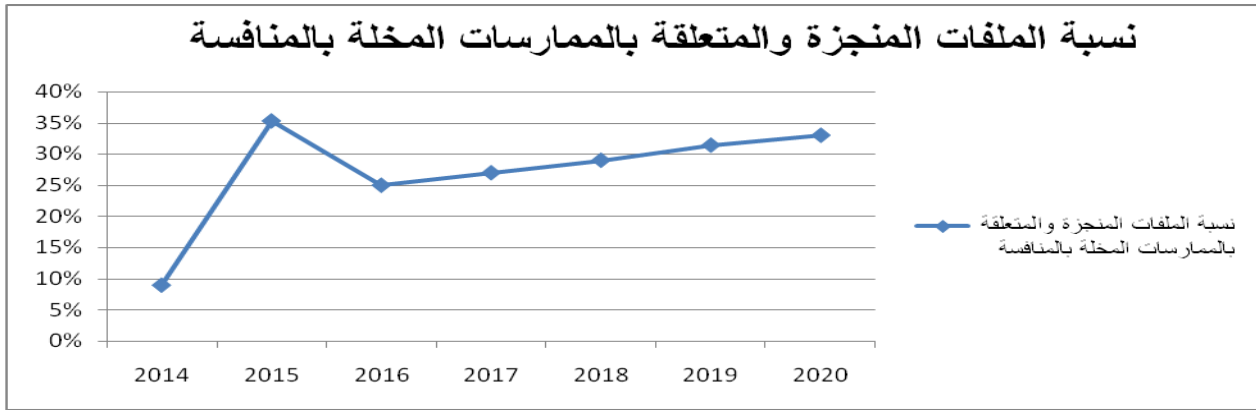
1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
33	31.42	29	27	25	35,29	9	نسبة الملفات المنجزة والمتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر تأثر النتائج والتقديرات خاصة بـ :

- الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد خلال السنوات الأخيرة والتي انعكست سلبا على المؤشرات المرصودة باعتبارها مرتبطة بأعمال المراقبة العادية واليومية وباهتمامات الوزارة التي وجهت خاصة نحو حماية المقدر الشرائية للمستهلك في حاجياته اليومية من الخضار والغلل واللحوم.
- محدودية العنصر البشري المختص في إنجاز الأبحاث في الممارسات المخلة بالمنافسة وعدم التفرغ الكلي لهذه الإطارات لإنجاز هذه المهام ووجود وظائف أخرى مسندة إليها.
- التطور الوظيفي للعناصر المكلفة حاليا بإنجاز الأبحاث في الممارسات المخلة بالمنافسة وإمكانية تكليفها بمهام أخرى،

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة الملفات المنجزة والمتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة	33% سنة 2020	29%	- مزيد تحسين أعوان المراقبة وممثلي الوزارة بلجان الصفقات والمصالح الإدارية الأخرى والهيئات التعديلية بأهمية رصد مثل هذه المؤشرات التي من شأنها حماية السوق من الممارسات المخلة بالمنافسة، - البحث عن آليات لتحفيز الأعوان ووضع برنامج عمل قابل للتنفيذ مع إيلاء عناية خاصة بمسألة التكوين - تعزيز الرصيد البشري المكلف بإنجاز هذه المهام، - إعادة هيكلة وتنظيم إدارة الأسعار والمنافسة والعلاقات الوظيفية داخل شبكة المنافسة،	-

5. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر : مؤشر نشاط لا يعكس بصفة مباشرة جودة التدخل ونجاعته. ولا يمكن قراءته بمعزل عن بقية الأنشطة الأخرى التي تهم المنافسة في السوق.

بطاقة مؤشر عدد4

رمز المؤشر: 1 / 2 / 1 / 1
تسمية المؤشر: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الداخلية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التزويد والدعم ومراقبة السوق
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد الدعم وتوجيهه نحو مستحقيه
4. تعريف المؤشر: الكميات المستهلكة من المواد المدعمة
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): الكميات المستهلكة للسنة المعنية
2. وحدة المؤشر: م ق بالنسبة لمادة الفرينة وأ طن بالنسبة لمادة للزيت المدعم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الكميات المستهلكة في السنة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الكميات المدعمة والمضمنة بملفات الدعم.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: ملفات الدعم
6. تاريخ توفّر المؤشر: شهر مارس من كل سنة
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 6.5 م ق بالنسبة لمادة الفرينة و 165 أ طن بالنسبة لمادة الزيت المدعم
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المديرية العامة لوحدة تعويض المواد الاساسية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة:								
6,5	6,5	6,5	6,5	6,47	6,463	6,483	م.ق	-كميات الفرينة المدعمة
165	165	165	165	165	156,7	175,1	ألف طن	-كميات الزيت النباتي المدعم

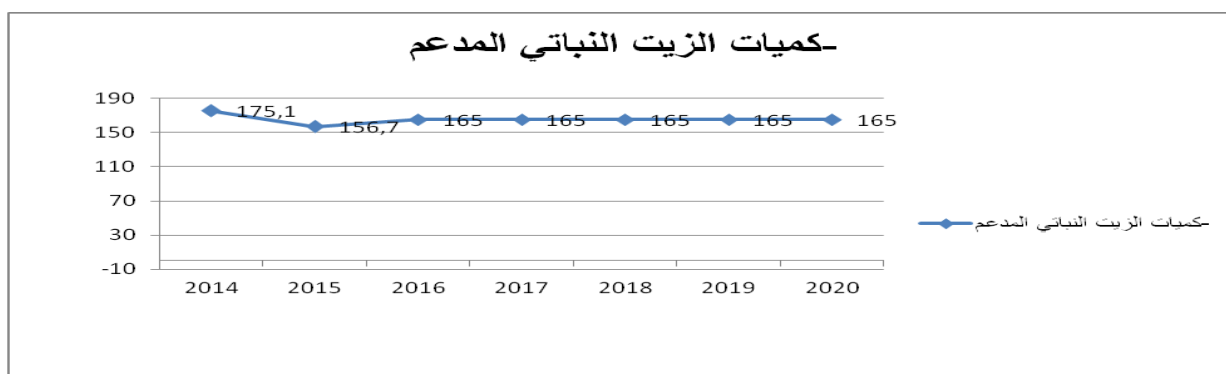
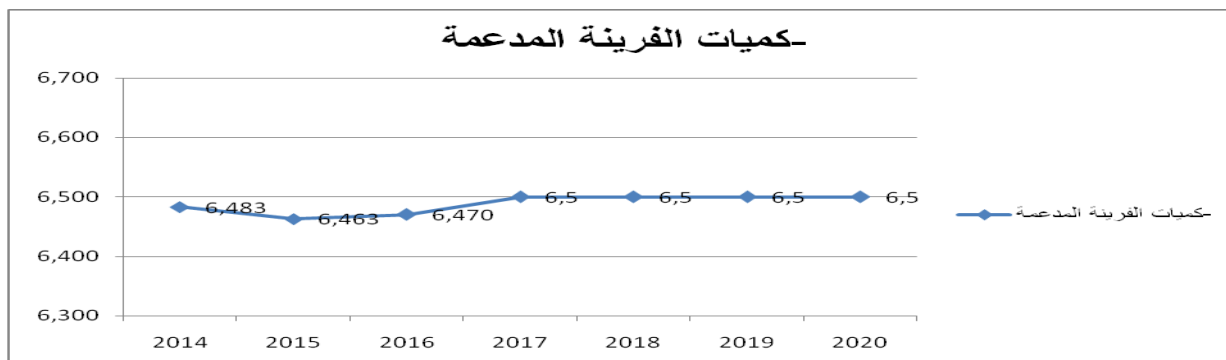
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

1-2: كميات الفرينة المدعمة: سجلت كميات الفرينة المدعمة الموجهة لصنع الخبز إستقرارا نسبيا حيث بلغت الكميات المستهلكة 6,483 م ق سنة 2014 و 6,463 م ق سنة 2015 أي بإنخفاض بـ 0,02 م ق و بنسبة 0,3 % . وبالنظر لإعتماد نظام الحصص بالنسبة للمخابز صنف "أ" وصنف "ج" من المنتظر أن تستقر كميات الفرينة المستهلكة خلال سنة 2016 في حدود 6,47 م ق . أما بالنسبة لسنوات 2017 و 2018 و 2019 و باعتماد نسبة زيادة بـ 0,46 % من المنتظر أن تستقر الكميات المستهلكة في حدود 6,5 م ق في السنة.

2-2 كميات الزيت النباتي المدعم: تراوحت كميات الزيت النباتي المستهلكة بين 186 ألف طن سنة 2013 و 156,7 ألف طن سنة 2015 ويرجع الانخفاض المسجل في الكميات بالأساس إلى اعتماد نظام الحصص بالنسبة لوحداث تعليب الزيت النباتي بداية من أواخر سنة 2014 ، مما ساهم في حصر الكميات و توجيهها نحو الاستهلاك العائلي دون سواه كما ساهمت عمليات المراقبة الاقتصادية في الحد من إستعمال الزيت النباتي في غير الأغراض المخصصة له على غرار

الإستعمال المهني والمطاعم وغيرها. وبعتماد معدل إستهلاك شهري في حدود 13,7 ألف طن من المنتظر ان تبلغ الكميات المدعمة خلال سنة 2016 حوالي 165 ألف طن. وتتنج النية خلال السنوات القادمة إلى المحافظة على نفس مستوى الإستهلاك وإستهداف التقليل من إستعمال الزيت النباتي في غير الأغراض المخصصة له عبر إتخاذ إجراءات إضافية على غرار تعليب الزيت النباتي المدعم في قوارير بلاستيكية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
الكميات المستهلكة من المواد المدعمة : كميات الفريضة المدعمة	6.5 مليون قنطار سنة 2020	6.5 مليون قنطار	- إصدار قرار ينظم صنع وعرض وبيع مادة الخبز يهدف إلى الحد من الممارسات المتعلقة بالتلاعب بمادة الفريضة وذلك عبر : ✓ تطبيق نظام الحصص من الفريضة إستخراج نوعي " PS " المخولة لكل مخبزة على أساس مقاييس محددة تأخذ في الإعتبار حاجيات الجهة او المنطقة وعدد العملة. ✓ تخصيص الخبز الكبير للإستهلاك الأسري ومنع توجيهه للصفقات العمومية والإستعمال المهني.	
كميات الزيت النباتي المدعم	165 ألف طن سنة 2020	165 ألف طن	- تمكين نقاط البيع المعروفة بـ Point chauds من صنع وترويج الباقات باستعمال الفريضة إستخراج نوعي PS-7، ومنع إنتاج الخبز المجمد ونصف المنتهي من الفريضة إستخراج نوعي PS . - منع تعليب وترويج زيت الصوجا الغير مدعم في قوارير بلاستيكية. تنفيذ برنامج يمتد على ثلاثة سنوات لتعليب جزء من حاجيات السوق في قوارير بلاستيكية ذات سعة 1 لتر و 5 لتر وترويجه بأسعار تراعي كلفة التعليب	

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

رمز المؤشر: 1/1/2/1
تسمية المؤشر: نسبة التقدم في انجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري
تاريخ تحيين المؤشر: 15 / 5 / 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الداخلية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الاستثمار التجاري
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تأهيل مسالك التوزيع
4. تعريف المؤشر: نسبة التقدم في انجاز القسط الثاني من البرنامج الوطني لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري: دراسة طلبات التأهيل من البلديات المعنية من طرف لجنة فنية تضم كل الوزارات المعنية ، عقد جلسات عمل للجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف حسب الأهداف إقرار خطة التأهيل من قبل الحكومة، انجاز دراسة حول قابلية تنفيذ القسط الثاني من البرنامج، إعداد وثيقة أولية مفصلة لمختلف عناصر برنامج التأهيل وطلب التمويل بصفة رسمية، برمجة مهمات تقييم لبرنامج التأهيل من قبل الممول الأجنبي، إمضاء اتفاقيتي القرض والهبة، الانطلاق في تنفيذ القسط الثاني من برنامج التأهيل...
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) / مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacit  socio- conomique)، مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات: حسب الجهات.....

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): نسبة انجاز القسط الثاني من برنامج التأهيل
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المشاريع المبرمجة في القسط الثاني للبرنامج، تعبئة الموارد المالية لتنفيذ مكونات القسط الثاني.....
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير جلسات العمل الوزارية، تقارير مهمات الممول الأجنبي.....
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: البلديات المعنية بالتأهيل، وحدة التصرف حسب الأهداف، الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية، صندوق القروض ومساعدة الجماعات العمومية المحلية.....
6. تاريخ توفر المؤشر: غير ثابت باعتبار تعلق المعطيات بعدة أطراف متدخلة في البرنامج (الإدارة العامة للجماعات العمومية المحلية، السلط الجهوية والمحلية، الوزارات والأطراف المعنية...)
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100 بالمائة سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة التصرف حسب الأهداف لتأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

التفديرات				2016	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018	2017		2015	2014	2013		
100%	%45	%30	%20	----	-----	-----	-----	نسبة مائوية	نسبة انجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتوجات الفلاحة والصيد البحري

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

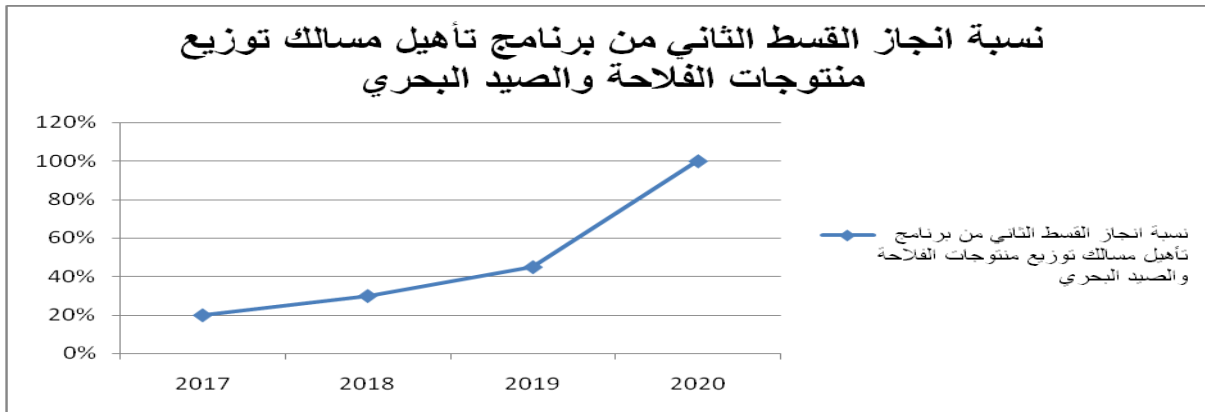
يتضمن القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك التوزيع محاور أساسية:

أ- الاستجابة قدر الإمكان لبقية حاجيات التأهيل المعبر عنها من الجهات وذلك من خلال تجسيم المشاريع الهيكلية (مشاريع متكاملة الوظائف على غرار أسواق الإنتاج للتمور والقوارص) وسيسجل القسط الثاني من برنامج التأهيل انعكاسات إيجابية على مستوى تطوير مسالك التوزيع بالمناطق الداخلية لضمان حسن التوريد والحد من ظاهرة التجارة غير المنظمة إلى جانب تحسين مردود مسالك التوزيع لفائدة البلديات لضمان صيانتها والمحافظة على ديمومتها.

ب- تقديم الدعم الفني للبلديات في مجال البنية الأساسية من تأهيل أو إحداث مسالك توزيع إلى جانب مساعدتها على تطوير أساليب التسيير والتصرف في الأسواق الراجعة لها بالنظر.

ج- انجاز المشاريع الوطنية (احداث قاعدة تجارية بجبل الوسط وسوق إنتاج كبرى بسبدي بوزيد). ويتطلب تنفيذ مختلف هاته المحاور تعبئة الموارد المالية اللازمة لانجاز القسط الثاني من برنامج التأهيل.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات المؤشر لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقدير الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة انجاز القسط الثاني من برنامج تأهيل مسالك توزيع منتجات الفلاحة والصيد البحري	100% سنة 2020	30%	- عقد جلسات عمل وتكثيف الاتصالات المباشرة مع مختلف الأطراف المعنية ببرنامج التأهيل، - انجاز دراسة تتعلق بتطوير منظومة اللحوم الحمراء في تونس إلى جانب دراسة قابلية التنفيذ المالي للقسط الثاني من البرنامج.	-

4. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر: توجد أطراف أخرى متدخلة خارج نطاق الوزارة (المهنة ،

الوزارات المعنية ببرنامج التأهيل، السلط الجهوية والمحلية....)

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التجارة الخارجية

بطاقة مؤشر عدد6

رمز المؤشر : 1-1-2 .

تسمية المؤشر: تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي والتجاري (التجارة الخارجية)
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنوع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري
- 4- تعريف المؤشر: هو توجيه المبادلات التجارية نحو التنوع وإدراج منتجات جديدة ذات قيمة مضافة وأكثر مردودية وتنوع وجهات المنتج المحلي
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
- 7- التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): مجموع المبادلات التجارية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر (توريد+تصدير) /المجموع الجملي للمبادلات (توريد + تصدير)
- 2- وحدة المؤشر:نسبة
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مجموع المبادلات التجارية المنجزة في إطار اتفاقيات التبادل الحر و المجموع الجملي للمبادلات
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية + قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات + تقارير ومذكرات الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري + تقارير صندوق تنمية القدرة التنافسية +تقارير وحدة التصرف حسب الأهداف بمنطقة بن قردان
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية +قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات ، مذكرات وتقارير الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري ووحدة بن قردان
- 6- تاريخ توفر المؤشر : نهاية كل سنة (دوري)
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 83.2 سنة 2020
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مرصد التجارة الخارجية،

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
83.2%	82.2%	81.2%	81%	73%	85 %	85 %	نسبة	تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تنبني النتائج المحققة إلى حدود سنة 2016 على جملة من العوامل الموضوعية منها :

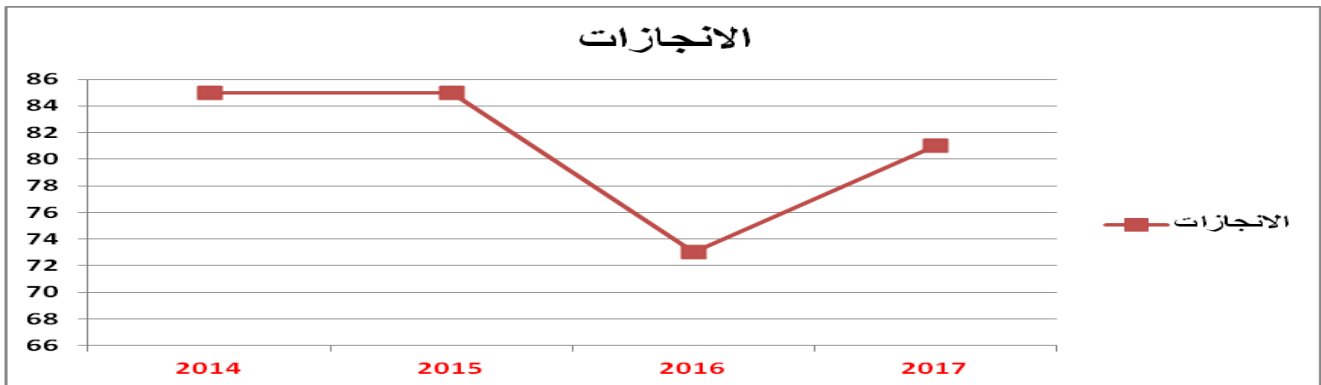
*بقاء الاتحاد الأوروبي كشريك أول واستراتيجي على صعيد المبادلات التجارية بنسبة تتراوح بين 62 % و 71 % من إجمالي المبادلات التجارية بين سنتي 2014 و 2016 وبمعدل عام قدره 65 % في حين تتمثل مساهمة بقية التجمعات والدول التي ترتبط باتفاقيات تبادل حر مع تونس في 16 % من إجمالي المبادلات (منطقة التجارة العربية الكبرى + تركيا+ايران).

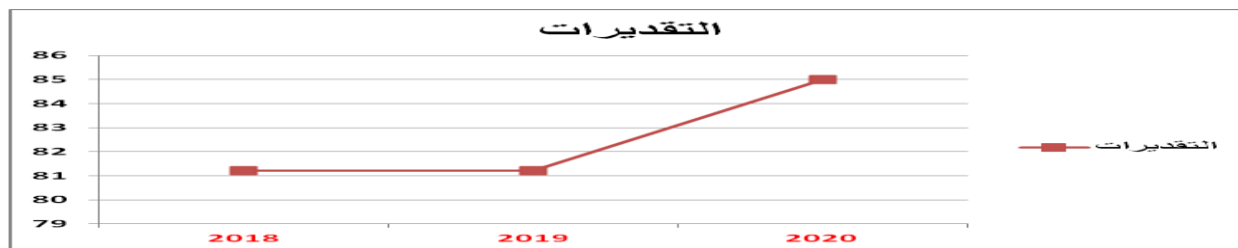
*الصعوبات اللوجستية خاصة التي تطرحها مسألة تطوير مساهمة البلدان غير المرتبطة باتفاقيات شراكة مع تونس (15 % فقط من إجمالي المبادلات التجارية) وخاصة الصعوبات المتعلقة بالنقل والتأمين وإيجاد فرص الترويج .

*ميل المتعاملين الاقتصاديين الى التقليل من نسبة المخاطر في المبادلات التجارية وتفضيلهم الاكتفاء بالأسواق التقليدية كأسواق "مضمونة"

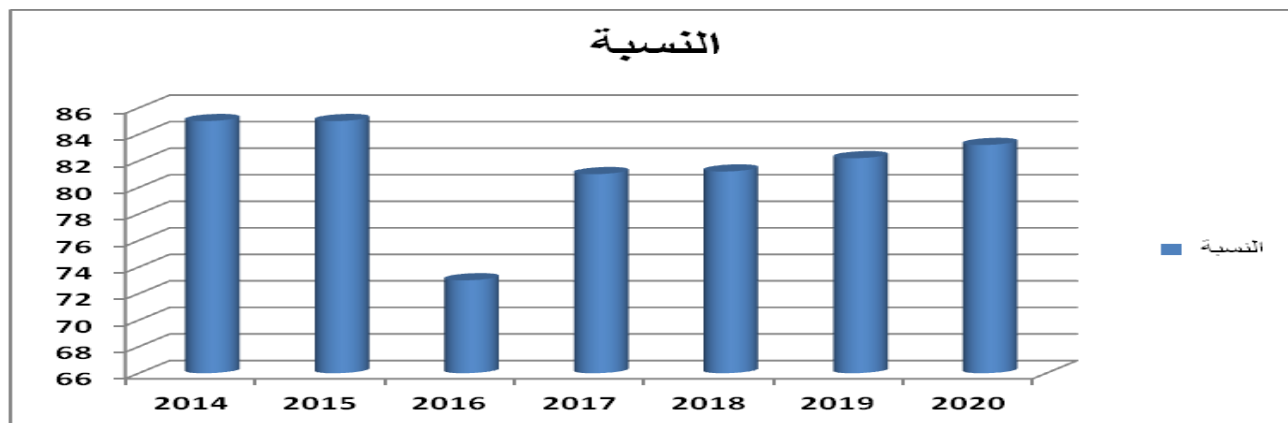
*بالنسبة للتقديرات فهي تنبني على فرضية توصل تونس إلى الانخراط في تجمع الكوميسا بنهاية سنة 2017 ودخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 2018 كما تنبني على فرضية دخول اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوراسي بداية من سنة 2019.

الإنجازات :





3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018
المؤشر : تطور نسبة المبادلات التجارية مع البلدان التي تربطها مع تونس اتفاقيات تبادل تجاري حر بالمقارنة مع الحجم الجملي للمبادلات التجارية	83.2 % سنة 2020	81.2%	اقتناء تطبيق إعلامية للتصرف في رخص التجارة الخارجية صفقة بالاتفاق المباشر مع TTN للمساعدة لوضع منظومة المعالجة والتصرف في سندات التجارة الخارجية حيز التنفيذ انجاز دراسة حول تأثير اتفاق التبادل الحر العميق والشامل مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد التونسي البرنامج العام لصندوق تنمية الصادرات (FOPRODEX) -البرنامج العام لصندوق اقتحام الأسواق الخارجية (FAMEX) -البرنامج العام تصدير + مواصلة أعمال اللجان المشتركة الثنائية ومتعددة الأطراف	56.448 أد (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات) 291.200 أد صفقة لتطوير المنظومة (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات) 72.900 أد صفقة بالاتفاق المباشر مع TTN في صورة استيفاء عمليات التوطين واقتناء المعدات (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات) 200 ألف دينار (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات)

5- تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

*ارتباط المؤشر بتقدم وسرعة التفاوض والمصادقة على اتفاقيات التبادل الحر الجديدة

رمز المؤشر: 2-1-2 .

تسمية المؤشر: نسبة تنوع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الخارجية والاندماج الاقتصادي والتجاري (التجارة الخارجية)
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تنويع المبادلات والاندماج الاقتصادي والتجاري
- 4- تعريف المؤشر: هو دراسة نسب تنوع أداء الجهاز التصديري على مستوى المنتجات وذلك بالتخلي عن الاعتماد المطلق على المنتجات التقليدية وعلى مستوى الوجهات وذلك بالتخلي التدريجي عن الارتباط المكثف بمنطقة اليورو.
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
- 7- لتفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات (قيمة الصادرات خارج الاتحاد الأوروبي / القيمة الجمالية للصادرات) وتطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية (عدد البنود التعريفية عند التصدير / العدد الجملي للبنود التعريفية)
- 2- وحدة المؤشر: نسبة
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قائمات المنتجات الخاضعة للنظام التفاضلي في اطار اتفاق التبادل التجاري الحر مع الاتحاد الأوروبي ، قاعدة بيانات مرصد التجارة الخارجية ، قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات ، التصنيفة الديوانية للسنة الجارية
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات التجارة الخارجية + قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات + تقارير ومذكرات الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري + تقارير صندوق تنمية القدرة التنافسية + تقارير وحدة التصرف حسب الأهداف بمنطقة بن قردان + التصنيفة الديوانية
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قاعدة بيانات الإدارة العامة للتجارة الخارجية + قاعدة بيانات مركز النهوض بالصادرات ، مذكرات وتقارير الإدارة العامة للتعاون الاقتصادي والتجاري ووحدة بن قردان + التصنيفة الديوانية
- 6- تاريخ توفّر المؤشر :نهاية كل سنة (دوري)
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 29 بالمائة و38 بالمائة سنة 2020
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مرصد التجارة الخارجية،

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتفديرات الخاصة بالمؤشر

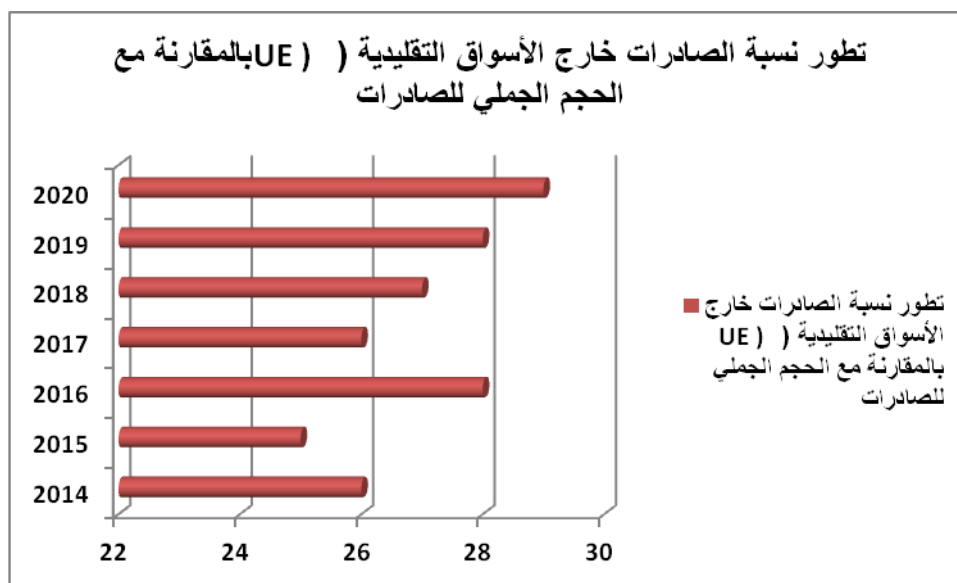
التقديرات			2017	الإجازات			الوحدة	التفريعات	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014			
29%	28%	27%	26%	28%	25%	26%	نسبة	تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات	
38%	37%	36%	35%	36%	36%	38%	نسبة	تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

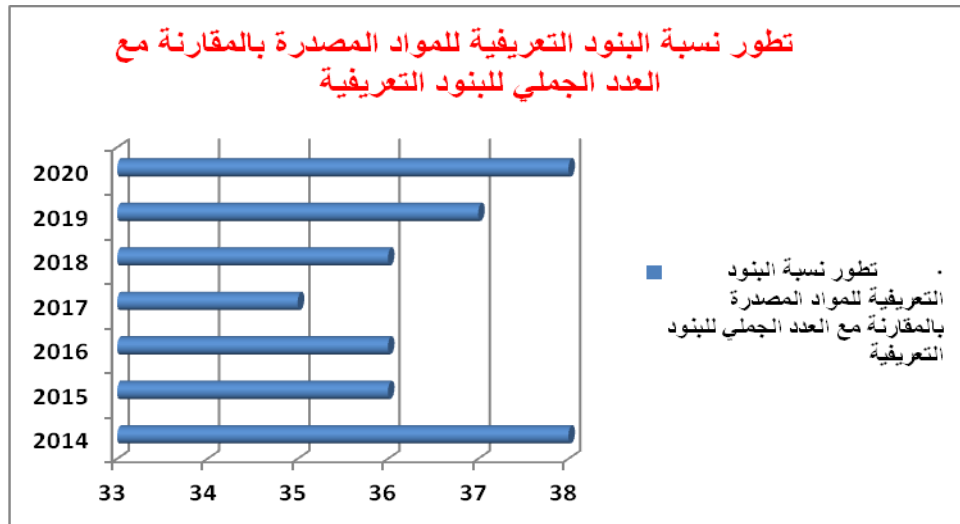
- إلى حدود السنة الحالية بقيت الصادرات الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي (خاصة فرنسا وإيطاليا وألمانيا) تستأثر بنحو 75 % من إجمالي الصادرات نظرا لعدة معطيات :
 - المعطى الجغرافي المتمثل في قرب هذه الوجهة من البلاد التونسية (تكاليف أقل على مستوى النقل خاصة)
 - المعطى المتعلق بقدرة اتفاقية الشراكة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي بشكل أتاح للمنتجات التونسية التواجد بشكل دائم في الأسواق التقليدية
 - بالنسبة للتقديرات فإنها تنبني على :
 - الفرص الجديدة التي تمنحها اتفاقيات الشراكة المزمع عقدها مع البلدان الأفريقية والسوق الروسية
 - تطور تنافسية المنتج التونسي وتطور آلية اقتحام الأسواق الخارجية .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

- تطور نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات



• تطور نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية



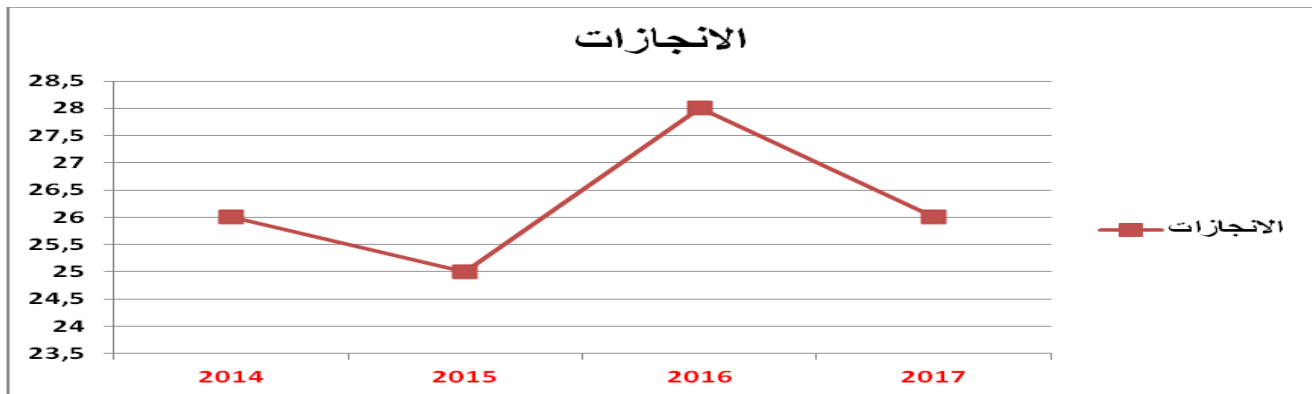
4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة تنوع الصادرات من حيث المنتجات والوجهات	من حيث المنتجات :	27%	وضع وإعداد دراسة لبرنامج الاتصال للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات	38 أد (البرنامج الثالث لتنمية الصادرات)
	من حيث الوجهات :	36%	مواصلة دعم المجالات التي يؤمنها صندوق النهوض بالصادرات كالآتي : -18.5 م د : النقل -3 م د : العمليات الشهرية والترويجية الفردية والقطاعية -6 م د : دعم مباشر -1 م د : دعم مؤسستي	29 م.د : دعم صندوق النهوض بالصادرات مفصلة كالآتي : -18.5 م د : النقل -3 م د : العمليات الشهرية والترويجية الفردية والقطاعية -6 م د : دعم مباشر -1 م د : دعم مؤسستي
			تحسين التطبيقية الإعلامية الخاصة بمعالجة وصرف المنح دعم المكاتب الجهوية للصندوق دعم المكاتب الجهوية للصندوق	ميزانية مركز النهوض بالصادرات

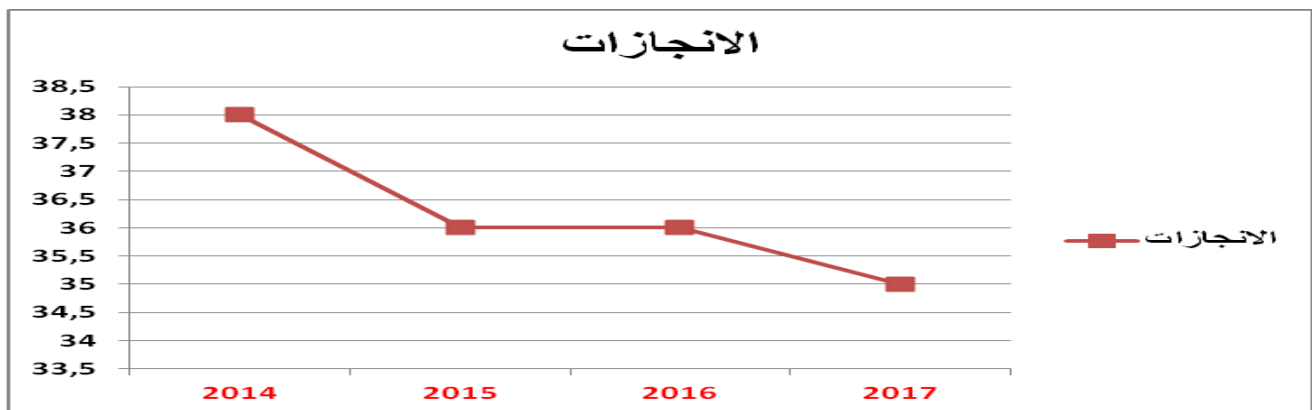
	<p>توسيع شبكة التمثيل التجاري بالخارج (الكامبيرون-الكنغو- أثيوبيا-بولونيا-وهران)</p> <p>ضبط برنامج التظاهرات بالخارج (30 تظاهرة)</p> <p>لمختلف القطاعات (الخدمات ، النسيج والملابس والأحذية ، المنتجات الفلاحية والغذائية ، الصناعات الميكانيكية والكهربائية..) يستهدف قرابة 15 سوقا خارجيا</p>			
--	---	--	--	--

الانجازات :

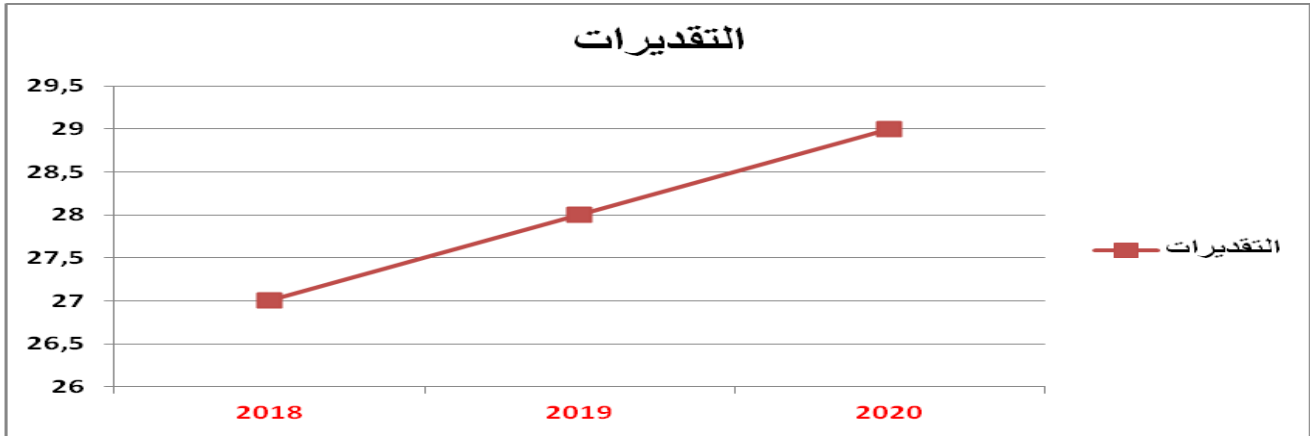
نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات



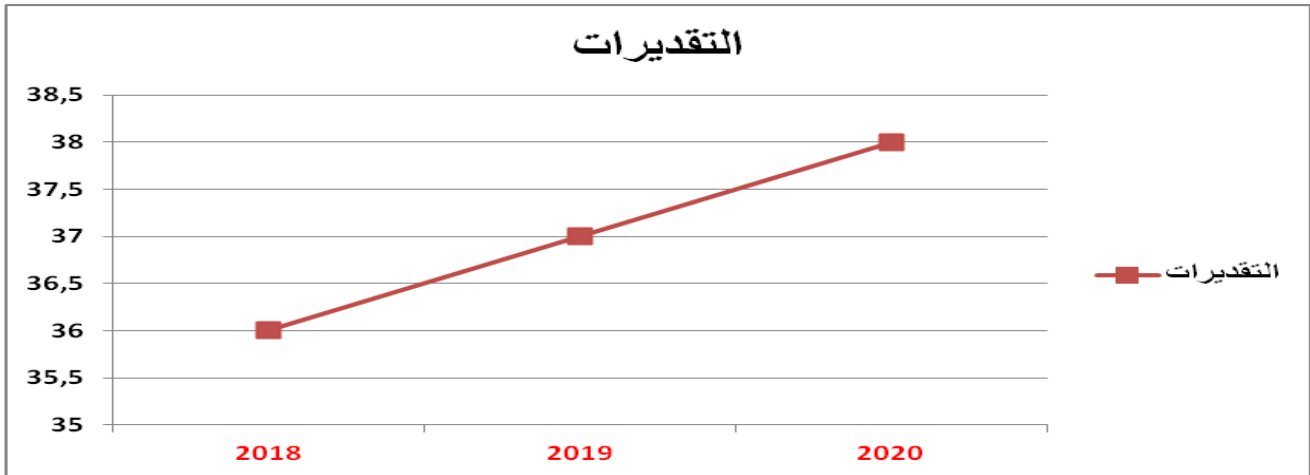
نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية



نسبة الصادرات خارج الأسواق التقليدية (UE) بالمقارنة مع الحجم الجملي للصادرات



نسبة البنود التعريفية للمواد المصدرة بالمقارنة مع العدد الجملي للبنود التعريفية



5. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- التغييرات التي تطرأ على التصنيفة الديوانية عند نهاية كل سنة بما يتطلب التحيين المستمر لقائمة البنود التعريفية سواء على مستوى التصنيفة ككل أو على مستوى قائمة المنتجات المصدرة بوجه خاص.
- صعوبة تقييم مدى نجاعة بعض الأنشطة المكونة لهذا المؤشر على مستوى النجاعة على غرار : التظاهرات والمعارض بالخارج
- ارتباط تحقيق النتائج المؤملة بعوامل موضوعية غير متحكم فيها من طرف الهياكل المكونة للبرنامج (مثلا : ارتباط الدخول للسوق الافريقية مرتبط بمدى تقدم نسق التفاوض)
- الصعوبات التي يطرحها تحقيق النتائج المؤملة خاصة منها الصعوبات اللوجستية (النقل نحو الوجهات الافريقية واسيا ودول الخليج العربي).

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1 البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الخارجية
- 2 البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
- 3 الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 2.1.2: الدفاع التجاري
- 4 تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بمعرفة النسبة النهائية للعرائض التي تمت معالجتها واتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات قياسا لجملة العرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الاقتصاديين والمتعلقة أساسا بالتظلم من ممارسات غير مشروعة عند التوريد.
- 5 نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 6 طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- 7 التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر (Formule):

عدد العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري

100 X

عدد العرائض المقدمة

- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: العرائض الواصلة إلى إدارة الإجراءات الوقائية والحماية من الممارسات غير المشروعة عند التوريد ، العرائض التي تم حسمها واتخاذ إجراءات بشأنها
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر
- جمع العرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الاقتصاديين سواء بالبريد العادي أو الإلكتروني أو غيرهما من الوسائل
- متابعة تقدم معالجة هذه العرائض والإجراءات المستوجبة بشأنها (إحالة للإدارات المختصة ، معالجة مباشرة ، فتح تحقيق ، دعوة المتعامل الاقتصادي لمزيد الاستفسار.....
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
- مجموع العرائض المرفوعة ، محاضر الجلسات ، المذكرات الإدارية الداخلية، المذكرات الإدارية الخارجية
- 6- تاريخ توفر المؤشر : نهاية السنة الإدارية
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 70 % سنة 2020
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة الإجراءات الوقائية والحماية من الممارسات غير المشروعة عند التوريد

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
70%	50%	50%	40%	10%	20%	30%	%	نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من إجمالي العرائض المقدمة

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

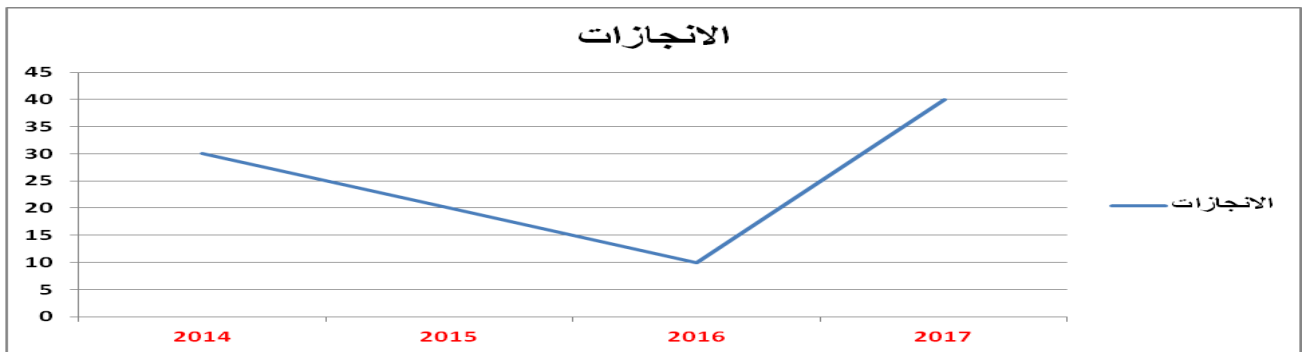
تبلغ نسبة معالجة العرائض المرفوعة حاليا 40 بالمائة ويعزى تحقيق هذه النسبة الى عدة أسباب من بينها

- العدد الضئيل من العرائض المرفوعة سنويا والذي لا يتجاوز 14 عريضة مكتملة الشروط (من حيث الموضوع ومجال اختصاص إدارة الإجراءات الوقائية والممارسات غير المشروعة عند التوريد)
- عدم إمام المتعاملين الاقتصاديين باليات التظلم والإحاطة التي توفرها الإدارة المذكورة في مجال الممارسات غير المشروعة عند التوريد وكذلك بمجال اختصاصها بما ينجر عنه تلقي عرائض متعلقة بمخالفات ديوانية او بجرائم الصرف تتعهد بها هياكل أخرى
- استثناء الإحالات الواردة من طرف هياكل ووزارات أخرى والمتعلقة بممارسات غير مشروعة عند التوريد بأغلب نشاط هذه الإدارة

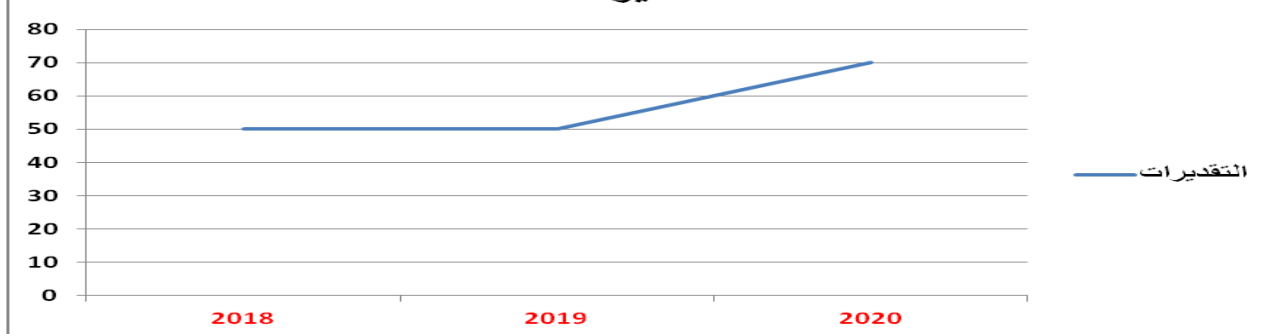
من المتوقع أن تقترب نسبة معالجة إلى مستوى 40 بالمائة وذلك للأسباب التالية :

- توقع تزايد عدد العرائض المرفوعة من طرف المتعاملين الاقتصاديين وخاصة الصناعيين باعتبار الضغط الذي تسطه الواردات على تنافسية بعض القطاعات حيث لوحظ خلال أواخر سنة 2016 و2017 تزايد هذه العرائض وشمولها لقطاعات غير معهودة (قطاع تصنيع الألواح الشمسية ، قطاع تصنيع المرطبات ، بعض منتجات الصناعات التقليدية)
- عدم إمكانية استكمال الحسم بشأن بعض العرائض التي من المنتظر أن تتطلب إجراءات خاصة في التعامل (انجاز تحقيقات في مجال الدفاع التجاري) إلا بعد مرور مدة زمنية تتجاوز السنة.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



التقديرات



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة العرائض المتعلقة بالدفاع التجاري من إجمالي العرائض المقدمة	40	50%	<p>تركيز رقم أخضر مجاني على ذمة المتعاملين الاقتصاديين</p> <p>تدعيم جهاز التحقيق بالإدارة العامة للتجارة الخارجية لوجستيا (سيارة لانجاز التحقيقات والمعاینات الميدانية و 04+ أجهزة إعلامية)</p> <p>تنظيم ملتقيات وندوات لتعريف الصناعيين التونسيين بالدور الحمائي لوزارة التجارة وطرق الاستفادة من الإحاطة الفنية التي يمكن توفيرها</p>	<p>36 أذ (ميزانية وزارة التجارة)</p> <p>تنظيم ملتقى سنوي على المستوى المركزي بمساهمة كل من UTICA و UTAP العدد الجملي للمشاركين 300</p> <p>ميزانية وزارة التجارة بالاشتراك مع UTICA و UTAP ومركز النهوض بالصادرات</p>

5- تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- عدم اتخاذ إجراءات في مجال الدفاع التجاري بالنسبة لبعض القطاعات بما ترتب عنه شبه قناعة لدى المتعاملين الاقتصاديين من عدم جدوى التظلم لدى الإدارة.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الخارجية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية
4. تعريف المؤشر: يقيس هذا المؤشر معطين :
 - سهولة الولوج إلى السوق الوطنية ومستوى حمايتها ونوعية النظام التجاري ويأخذ بعين الاعتبار الحواجز دون الاداءات الديوانية على السلع الموردة (الفلاحية وغير الفلاحية).
 - سهولة الخروج إلى الأسواق العالمية ونجاعة إجراءات التصدير والحواجز دون الاداءات الديوانية على السلع المصدرة (الفلاحية وغير الفلاحية) كما يؤخذ في الاعتبار مقاربة ومنهجية البنك الدولي في ترتيب سهولة التجارة عبر الحدود.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات :

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: مجموع الإجراءات الواجب القيام بها لوضع بضائع موردة للاستهلاك+ مجموع الإجراءات الواجب القيام بها لتصدير منتج ما منذ انطلاق النشاط حتى التصدير النهائي.
- 2- وحدة المؤشر: مجموع عددي
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: القانون عدد 41 لسنة 1994 المتعلق بالتجارة الخارجية ، النصوص التطبيقية (الأمر 1742 إلى 1747 لسنة 1994) المتعلقة بإجراءات التجارة الخارجية +المجلة الديوانية لسنة 2008 +قانون عدد 18 لسنة 1976 المتعلق بالصراف +كراسات الشروط والتراخيص لانجاز بعض الأنشطة +المذكرات الإدارية الموجهة للديوانة ومناشير الإدارة العامة للديوانة +القوانين والإجراءات البنكية والتأمينات .
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: استمارة+تقرير+استبيان+بحوث ميدانية
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: النصوص القانونية+الشباك الموحد الالكتروني لشبكة تونس للتجارة+منظومة سندا.

6. تاريخ توفّر المؤشر : شهري/ثلاثي/سنوي

7. القيمة المستهدفة للمؤشر : 6 إجراءات سنة 2020

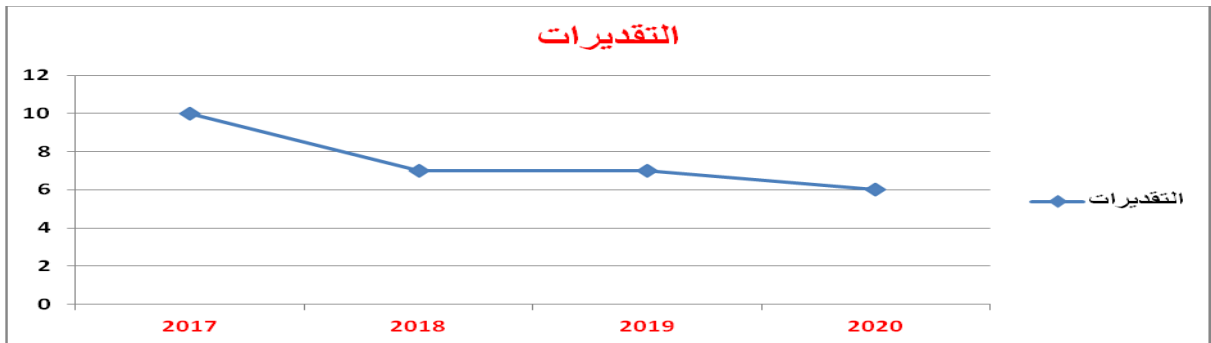
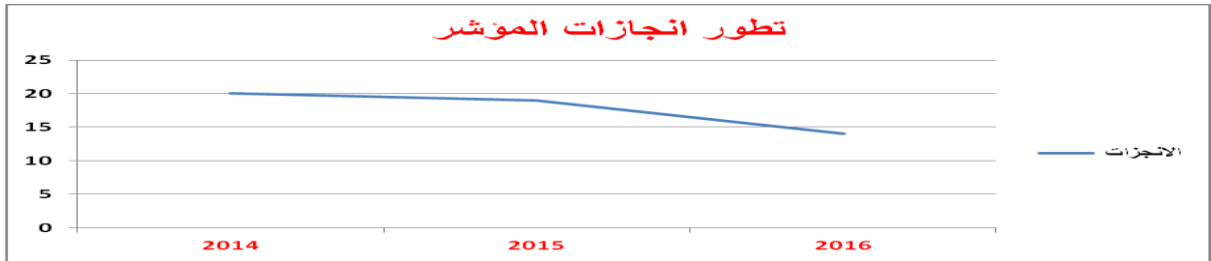
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة تنمية التجارة الخارجية.

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
6	7	7	10	14	19	20	مجموع عددي	عدد الإجراءات غير التعريفية

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: يعود شبه الاستقرار الذي ميز الإنجازات الخاصة بهذا المؤشر إلى عدم فاعلية وحدة تسهيل إجراءات التجارة الخارجية من جهة وعدم انعقاد الهيئة الفنية لتسهيل إجراءات التجارة الخارجية من جهة أخرى وذلك في إطار المجلس الوطني للتجارة الخارجية غير أنه ومن المؤمل انطلاقاً من السنة الحالية أن يتحسن أداء الوحدة وأن تتقدم الإنجازات الخاصة بهذا المؤشر.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات سنة 2018	القيمة المستهدفة للمؤشر	المؤشر
-	إحداث نقطة اتصال وتوجيه بشباك التجارة الخارجية (تدعيم الشباك بعدد 2 أعوان) تنقيح القوانين المتعلقة بالتجارة الخارجية والصرف	7	10 سنة 2020	عدد الإجراءات غير التعريفية

5- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : إن المؤشر لا يستطيع الأخذ بعين الاعتبار التكاليف التي يتحملها المتعاملون الاقتصاديون عند التوريد بالإضافة إلى أجال الإجراءات .

رمز المؤشر: 2/3/2
تسمية المؤشر: نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الأجل.
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج التجارة الخارجية
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تسهيل إجراءات التجارة الخارجية
4. تعريف المؤشر: تقييم التقدم في انجاز مختلف الأنشطة المتعلقة بتنفيذ اتفاق تسهيل التجارة بتونس بالنظر إلى أهمية كل نشاط.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): لاشيء

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:
$$I = 10\%*(A + B) + 2\%*(C+D+E+G+H) + 10\%*F + I\%$$
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

المعطيات	التعريف	القيمة
A	تحديد القائمتين ب و ج وتواريخ وضعهما حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
B	تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة، بالتنسيق مع الهياكل المعنية.	من 0 إلى 1
C	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالقائمتين ب و ج وبالتواريخ التقريبية لوضعهما حيز التنفيذ	0 أو 1
D	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ب حيز التنفيذ	من 0 إلى 1
E	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتواريخ النهائية لوضع إجراءات القائمة ج حيز التنفيذ، أو بصعوبة تحديد التواريخ النهائية.	من 0 إلى 1
F	معالجة طلبات المساعدات الخارجية بالتنسيق مع كافة الأطراف المعنية بهدف إبرام اتفاقيات بشأنها.	من 0 إلى 1
G	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالمعطيات المتصلة بالاتفاقيات المبرمة أو الجاري بها العمل بخصوص المساعدات المطلوبة.	من 0 إلى 1
H	إشعار المنظمة العالمية للتجارة بالتقدم المسجل في الحصول على المساعدات.	من 0 إلى 1
I	متابعة تطبيق اتفاق تسهيل التجارة من قبل الهياكل المعنية (متابعة التقدم في مستوى مطابقة التشريعات الوطنية مع أحكام الاتفاق، متابعة انجاز برامج المساعدات...).	(من 0 إلى 60)

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات العمل الرامية لوضع إجراءات اتفاق تسهيل التجارة حيز التطبيق ببلادنا ، المراسلات
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 46 % خلال سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مديرة العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة.

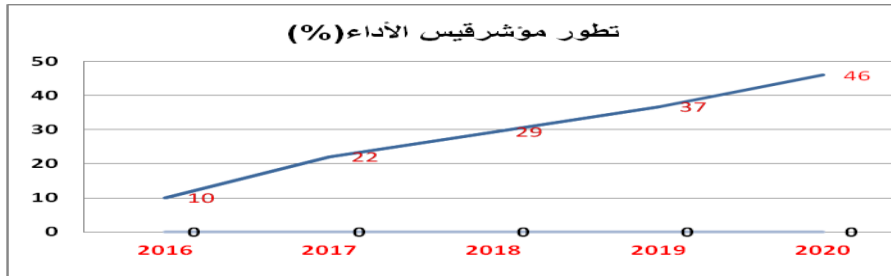
III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
46	37	29	22	10	-	-	%	نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الأجل

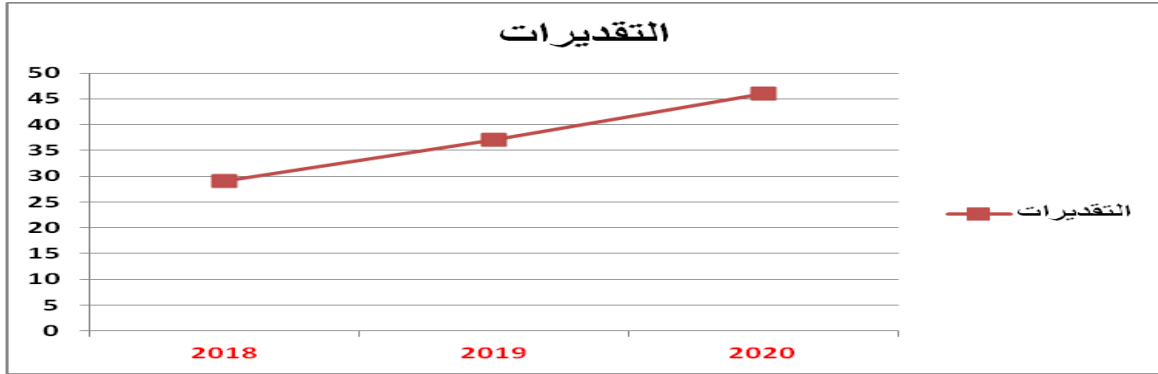
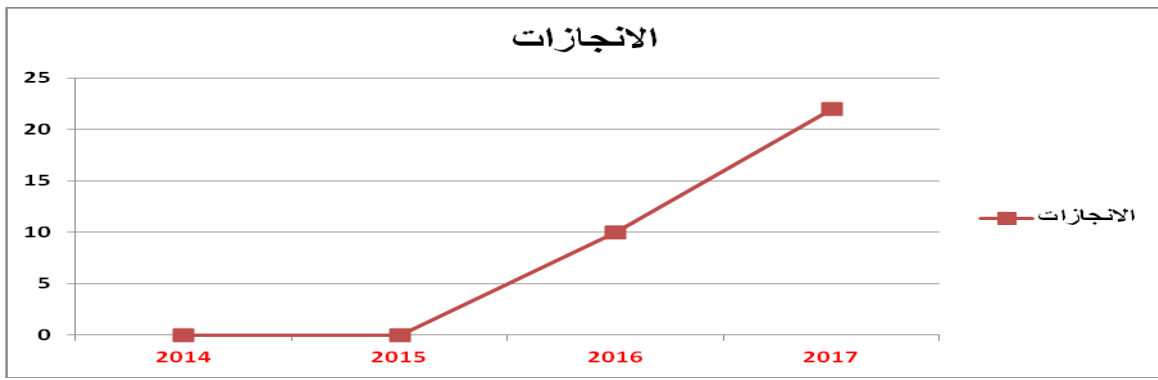
2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: دخل الاتفاق حيز النفاذ في 22 فيفري 2017، وقد تم احتساب التقديرات بناء على الأجل التي تم تحديدها بالاتفاق.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	تقديرات سنة 2018	أهم الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة التقدم في تطبيق اتفاق المنظمة العالمية للتجارة حول تسهيل التجارة في الأجل	46 بالمائة سنة 2020	29 بالمائة	المشاركة في اجتماعات لجنة تسهيل التجارة بالمنظمة العالمية للتجارة (معدل 5 اجتماعات ، مدة الاجتماع 5 أيام) تنظيم دورات تكوينية وعقد اجتماعات دورية مع الأطراف الوطنية المعنية بوضع اتفاق تسهيل التجارة حيز التطبيق	-



5. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر يصف بطريقة جيدة النشاط المستهدف إلا أن عملية احتسابه تطرح بعض الصعوبات.
- إن تنفيذ بعض المعطيات الأساسية المتصلة باحتساب المؤشر المشار إليها أعلاه (على غرار تحديد القائمتين ب و ج، تحديد برامج المساعدات اللازمة بعنوان تطبيق اتفاق تسهيل التجارة....) مرتبطة بالهيكل والوزارات التي يرجع إليها بالنظر إجراءات الاتفاق.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج التجارة الإلكترونية والإقتصاد اللامادي

بطاقة مؤشر عدد 11

رمز المؤشر: 1/1/3
تسمية المؤشر: نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية
تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.
- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مزيد متابعة نشاط التجارة الإلكترونية.
- تعريف المؤشر: تعتمد إدارة تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي على الإحصائيات التي يبرز نموّ عدد الشركات المنخرطة في منظومتي الدفع تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية إلى موفى سنة 2016 حوالي 1700 موقع. وتعبّر نسبة تطوّر عدد مواقع التجارة الإلكترونية عن مدى تقدّم هذا النشاط ورغبة المؤسسات التونسية في اعتماده كأداة أساسية لتنمية القطاع التجاري.
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de resultat)
- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد مواقع التجارة الإلكترونية للسنة الحالية - عدد مواقع التجارة الإلكترونية للسنة الفارطة)/عدد مواقع التجارة الإلكترونية للسنة الفارطة * 100
- وحدة المؤشر: نسبة مئوية
- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد مواقع التجارة الإلكترونية المنخرطة بمنظومات الدفع الإلكتروني لشركة نقديات تونس و البريد التونسي.
- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الإلكترونية.
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ توفّر المؤشر : سداسيًا
- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 3000 موقع تجارة الكترونية
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قياس أداء الهدف			الوحدة	إنجازات				تقديرات
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
+40%	+30%	+20%	+10%	-	-	-	نسبة %	

- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
تجميع النتائج الإحصائية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي وانجاز تحليل تأليفي لتحديد ملامح ونسق تطوّر نشاط التجارة الإلكترونية وتقديم أسباب هذا النسق ومقارنته بدول أخرى.
- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: لتحقيق القيمة المنشودة المتمثلة في بلوغ أكبر عدد من مواقع التجارة الإلكترونية:
- سيقع تحيين الاستبيان المتعلّق بسلوك المستهلك التونسي على الخطّ (المنجز في أكتوبر 2012 في إطار التعاون الدولي). نظرا لأنّ سلوك المستهلك هو مفتاح النجاح في التجارة بين الشركة والمستهلك (B2C).
- التشجيع على الاستثمار في التجارة الإلكترونية
- تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر: غياب آلية على مستوى وزارة الصناعة والتجارة لمناخبة مؤشرات التجارة الإلكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الإلكترونية.

بطاقة مؤشر عدد 12

رمز المؤشر: 2/1/3

تسمية المؤشر: نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجارية الالكترونية

تاريخ تحيين المؤشر: سبتمبر 2017

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: التجارة الالكترونية والاقتصاد اللامادي.
2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مزيد متابعة نشاط التجارة الالكترونية.

تعريف المؤشر: بلغت القيمة الجمالية للمعاملات التجارية على الخط سنة 2016 حوالي 137,7 مليون دينار مقابل 111 مليون دينار سنة 2015. ويبرز هذا المؤشر مدى تطوّر قيمة البيوعات على الخط.

3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de resultat)

4. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): (قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الحالية - قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة) / قيمة معاملات التجارة الالكترونية للسنة الفارطة * 100
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قيمة المعاملات التجارية الالكترونية للسنة الحالية والفارطة
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإحصائيات السنوية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي حول مؤشرات التجارة الالكترونية.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تاريخ توفر المؤشر : سداسيًا
6. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): +50 بالمائة خلال سنة 2020
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير تنمية التجارة الإلكترونية والاقتصاد اللامادي.

III - قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قياس أداء الهدف			الوحدة	إنجازات				تقديرات
2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014		
+50%	+40%	+30%	+30%	+20%	-	-	نسبة %	
نسبة تطوّر قيمة المعاملات التجارية الالكترونية								

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

إنجاز تحليل تألفي وذلك عبر تجميع النتائج الإحصائية الواردة من شركة نقديات تونس والبريد التونسي.

3. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر: لتحقيق القيمة المنشودة المتمثلة في بلوغ نسبة تطوّر هامّة لقيمة المعاملات التجارية الالكترونية سيقع العمل على:

- تنظيم 03 دورات تكوينية لفائدة أعوان المراقبة الإقتصادية حول مراقبة مواقع التجارة الإلكترونية
- تطوير المناخ العام للممارسة نشاط التجارة الإلكترونية من خلال مزيد تنظيمه وتأطيره
- دفع التصدير عبر التجارة الإلكترونية من خلال رفع الصعوبات التي تعيق تطوّرها وتكثيف التعاون مع الوزارات الباعثة لمشاريع دفع التصدير على الخط كمشروع « Eay Export » للبريد التونسي.

4. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر: غياب آلية على مستوى وزارة التجارة لمتابعة مؤشرات التجارة الالكترونية وتحديث المعطيات بصفة منتظمة ووضع النتائج والمعلومات الكافية على ذمة المستهلك والتاجر والمؤسسة وباعثي مشاريع التجارة الالكترونية.

بطاقات مؤشرات قياس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر عدد 13

رمز المؤشر: 1/1/4

تسمية المؤشر: نسبة المنتفعين بالتكوين.

تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدعم والمساندة.
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف الأول "تطوير مؤهلات الموظفين".
4. تعريف المؤشر: العمل على زيادة عدد الإطارات المستفيدين من الدورات التكوينية.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de résultat).
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience).
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): إدارات مركزية و جهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): (عدد الأعران المنتفعين بالتكوين / العدد الجملي لأعران الوزارة) * 100.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية.
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الأعران المنتفعين بالتكوين – العدد الجملي لإطارات الوزارة.
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (استمارة، تقرير، استبيان...): ملفات التكوين، بطاقات حضور الدورات التكوينية...
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية.
- 6- تاريخ توفر المؤشر : بداية السنة الموالية للسنة المعنية.
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 65 % سنة 2020
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة التكوين والعمل الإجتماعي والثقافي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

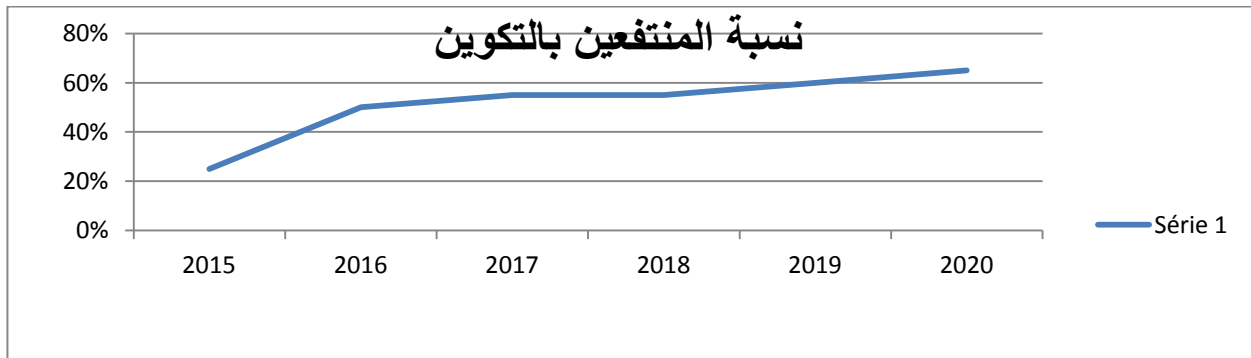
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
65	60	55	55	50	25.35	-	%	نسبة المنتفعين بالتكوين

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- سنة 2014 لا تتوفر المعطيات اللازمة لتحديد نسبة الأعران المنتفعين بالتكوين، خاصة أنه لم يتم ضبط برنامج للتكوين آنذاك.

- النسبة المسجلة خلال سنة 2015 تعتبر نسبة ضعيفة وذلك في علاقة أساسية بضعف قيمة الإعتمادات المخصصة للتكوين من جهة وعدم توفر الفضاءات اللازمة بالوزارة آنذاك من جهة أخرى ... بالإضافة لعدم ضبط برنامج سنوي مفصل للتكوين بصفة مسبقة.
- بالنسبة لسنة 2016 تم ضبط برنامج سنوي للتكوين خاصة على مستوى "ملتقيات التكوين" و"التكوين في التصرف حسب الأهداف" وقد تم إنجاز أغلبية المحاور والدورات المبرمجة والتي تجاوزت 20 دورة تكوينية وذلك بأقل التكاليف باعتبار استغلال فضاء التكوين بالمقر المركزي للوزارة، كما سيتم مواصلة العمل على تحسين نسبة المشاركة سنة 2017 لتكون في مستوى 55 %.
- سيتم العمل خلال سنة 2018 على البقاء في نفس مستوى تقديرات سنة 2017 أي بنسبة 55 % خاصة في ظل تخفيض وزارة المالية في الإعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح بصفة عامة مقارنة بتصرف السنة الجارية مما نتج عنه التخفيض في اعتمادات التكوين (من 25500 د إلى 20100 د سنة 2018). في حين تم تقدير ترفيع تدريجي خلال السنوات المالية (2019-2020) لتصل نسبة المنتفعين بالتكوين إلى مستوى 65 % سنة 2020 وهي القيمة المستهدفة للمؤشر (في صورة تحسن مستوى الإعتمادات المرصودة).

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2018	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
نسبة المنتفعين بالتكوين	65 % سنة 2020	55 %	- تحديد حاجيات كل برنامج / إدارة على مستوى التكوين (المحاور، الأعوان المعنيين...) - ضبط البرنامج السنوي للتكوين وروزنامة تنفيذه (قبل بداية السنة المالية)	-

5- تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر :

مدى جودة التكوين المنجز لفائدة الأعوان ومدى انعكاسه على تطوير مؤهلاتهم: بالنسبة لمسألة الجودة فإن ذلك يفترض توفير اعتمادات مالية هامة ليتسنى تنظيم دورات تكوينية لدى مؤسسات ومكاتب تكوين مختصة تعتمد في نشاطها وبرامجها على مكونين مختصين حسب المحاور المطلوبة (خبراء، أساتذة جامعيين ...). كما تضع على ذمة المتكويين كافة الوسائل والتجهيزات والمراجع اللازمة... وفي الوضعية الحالية وباعتبار أن اعتمادات التكوين تدرج في إطار نفقات وسائل المصالح التي تشهد ضغطا كبيرا خلال السنوات الأخيرة (تم التخفيض في الإعتمادات المخصصة لها لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017) مقابل تطور نشاط الوزارة وحاجياتها والتكاليف ذات الصلة خاصة على مستوى تأمين سير العمل الإداري (وقود، صيانة سيارات، أكرية ...). فإن ذلك لا يتيح إمكانية الترفيع بصفة ملحوظة في قيمة اعتمادات التكوين السنوية. هذا، وسيتم العمل بالتنسيق مع الأطراف المعنية على تطوير وتحسين جودة الدورات التكوينية لفائدة أعوان الوزارة حسب الإمكانيات المتاحة والمتوفرة لحين تحسن وضعية المالية العمومية مما يمكن أن يفضي لاحقا إلى اعتماد أساليب وطرق تكوين أخرى.

رمز المؤشر : 1/2/1/4

تسمية المؤشر: معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة.
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2016

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدعم والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الهدف الثاني "تحسين التصرف في الموارد المالية".
4. تعريف المؤشر: تخفيض معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة.
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (Ind de resultat)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): إدارات مركزية و جهوية.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد ليترات الوقود المستهلكة / عدد الكيلومترات المقطوعة
- 2- وحدة المؤشر: لتر / 100 كلم
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد ليترات الوقود المستهلكة – عدد الكيلومترات المقطوعة
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر (إستمارة، تقرير، إستبيان...) كشوفات – تقارير
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر : خلال السنة الموالية للسنة المعنية
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur) : 7.7 لتر / 100 كلم سنة 2020
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس مصلحة الآليات المتحركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

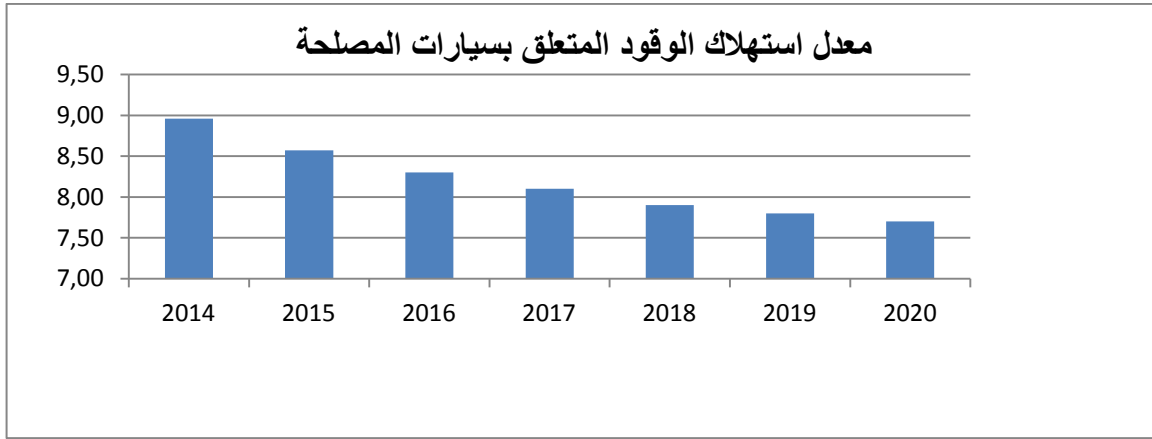
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
7.7	7.8	7.9	8.1	8.3	8.57	8.96	لتر / 100 كلم	معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة 8.96 لتر / 100 كلم سنة 2014، وقد شهد انخفاضا سنة 2015 بـ 0.39 لتر ليصبح في حدود 8.57 لتر / 100 كلم.

وستعمل المصالح المعنية بالوزارة على مزيد التقليل في معدل الإستهلاك ليصل إلى 7.7 لتر / 100 كلم سنة 2020 عبر اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات.

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

المؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر	القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2018	الأنشطة المبرمجة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2018
معدل استهلاك الوقود المتعلق بسيارات المصلحة <td>7.7 <td>7.9 <td> <ul style="list-style-type: none"> - مزيد التوعية والتحسيس بضرورة ترشيد استهلاك الوقود. - تطوير آليات الرقابة ودعمها والحرص على تواصلها (اقتناء معدات المراقبة على غرار GPRS....). - حسن صيانة السيارات وما لذلك من انعكاس على مستوى استهلاك الوقود. - التفويت في السيارات المتقدمة التي لا يمكن مواصلة استغلالها (كثرة الأعطاب، ارتفاع تكاليف الصيانة وتكاليف استهلاك الوقود...) </td> <td>7000 د</td> </td></td>	7.7 <td>7.9 <td> <ul style="list-style-type: none"> - مزيد التوعية والتحسيس بضرورة ترشيد استهلاك الوقود. - تطوير آليات الرقابة ودعمها والحرص على تواصلها (اقتناء معدات المراقبة على غرار GPRS....). - حسن صيانة السيارات وما لذلك من انعكاس على مستوى استهلاك الوقود. - التفويت في السيارات المتقدمة التي لا يمكن مواصلة استغلالها (كثرة الأعطاب، ارتفاع تكاليف الصيانة وتكاليف استهلاك الوقود...) </td> <td>7000 د</td> </td>	7.9 <td> <ul style="list-style-type: none"> - مزيد التوعية والتحسيس بضرورة ترشيد استهلاك الوقود. - تطوير آليات الرقابة ودعمها والحرص على تواصلها (اقتناء معدات المراقبة على غرار GPRS....). - حسن صيانة السيارات وما لذلك من انعكاس على مستوى استهلاك الوقود. - التفويت في السيارات المتقدمة التي لا يمكن مواصلة استغلالها (كثرة الأعطاب، ارتفاع تكاليف الصيانة وتكاليف استهلاك الوقود...) </td> <td>7000 د</td>	<ul style="list-style-type: none"> - مزيد التوعية والتحسيس بضرورة ترشيد استهلاك الوقود. - تطوير آليات الرقابة ودعمها والحرص على تواصلها (اقتناء معدات المراقبة على غرار GPRS....). - حسن صيانة السيارات وما لذلك من انعكاس على مستوى استهلاك الوقود. - التفويت في السيارات المتقدمة التي لا يمكن مواصلة استغلالها (كثرة الأعطاب، ارتفاع تكاليف الصيانة وتكاليف استهلاك الوقود...) 	7000 د

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

ترتبط هذه الإنجازات بـ:

- توفير الإعتمادات اللازمة لتجديد الأسطول وصيانته.
- مدى الإلتزام بتطبيق المناشير المتعلقة باستعمال السيارات الإدارية.
- مدى تقييد مستعملي السيارات بقواعد السياقة السليمة والرشيدة.

رمز المؤشر: 1/3/1/4
تسمية المؤشر: تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدعم والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تغطية حاجيات الوزارة من التجهيزات الإعلامية من موزعات وحواسيب وآلات طباعة وآلات ماسحة.
4. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بمدى توفير التجهيزات الاعلامية لفائدة إطارات الوزارة لأداء مهامهم على أحسن وجه.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficiency)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
مؤشر الشبكة X 0.4 + مؤشر الحواسيب X 0.4 + مؤشر الطباعة والرقمنة X 0.2
مؤشر الشبكة: عدد تجهيزات الشبكة المركزية / التجهيزات اللازمة
مؤشر الحواسيب: عدد الحواسيب التي لا تتجاوز 05 سنوات / عدد الإطارات الادارية والفنية
مؤشر الطباعة والرقمنة: عدد تجهيزات الطباعة والرقمنة المركزية / 50
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الإطارات الادارية والفنية + جرد التجهيزات
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تعداد الخدمات المسداة على الخط عن طريق موقع واب وزارة التجارة
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارة المكلفة بالإعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 86.8% سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التنظيم والأساليب والإعلامية

I- قراءة في نتائج المؤشر

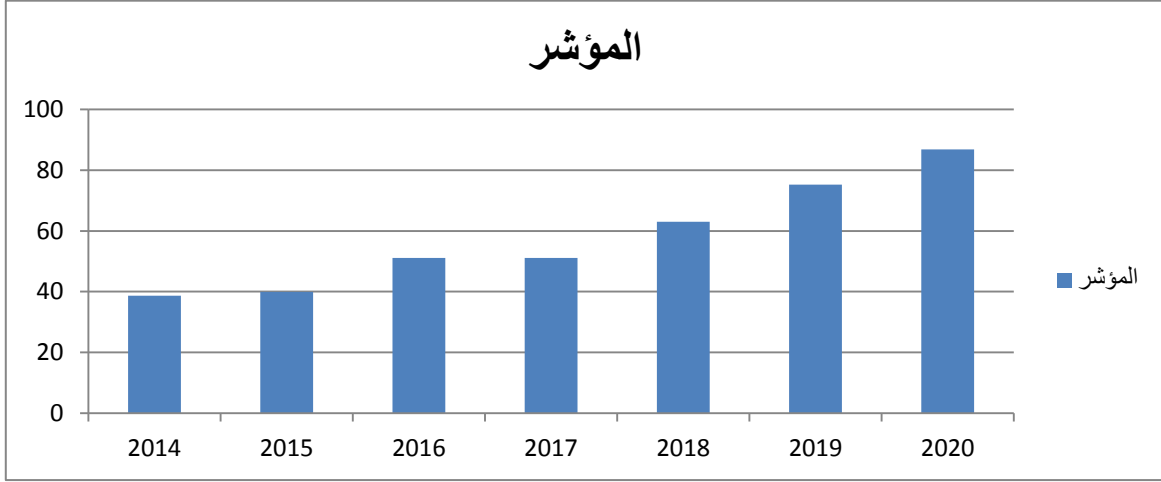
1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
86,8	75,2	63,0	51,1	51,1	39,9	38,7	%	تغطية الحاجيات من التجهيزات الاعلامية

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تم تسجيل نسبة تغطية بـ 51% لسنة 2016 وذلك نظرا إلى العديد من الاشكاليات على غرار عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتوفير التجهيزات الاعلامية اللازمة للسير العادي للعمل صلب الوزارة،

3- رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- رصد ميزانية لتغطية حاجيات الوزارة من تجهيزات اعلامية عن طريق القيام بطلب عروض سنوي يمكن من توفير المستلزمات الاعلامية

5- تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

لا يعكس هذا المؤشر جميع حاجيات الادارات المعنية حيث أنه يستلزم انجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة لتحديد الحاجيات على مدى 3 سنوات والتي تتعلق بالاساس بتركيز نظم المعلومات.

رمز المؤشر: 2/3/1/4
تسمية المؤشر: التغطية الوظيفية لنظام المعلومات
تاريخ تحيين المؤشر: ماي 2017

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة.
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الدعم والمساندة
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دعم التعامل الإلكتروني داخل الإدارات وفيما بينها على المستويين المركزي والجهوي وإتمام الإجراءات والمعاملات الإدارية إلكترونيا.
4. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بمدى تغطية النظام المعلوماتي لوظائف مصالح وزارة الصناعة والتجارة أخذا بعين الاعتبار لنسبة رضاء المستعملين.
5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficience)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
مجموع التطبيقات الاعلامية في طور الاستغلال x نسبة رضاء المستعملين
مجموع التطبيقات الممكن تركيزها
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد التطبيقات الاعلامية الممكن إنجازها + نسبة رضاء المستعملين لكل تطبيق اعلامية
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : تعداد التطبيقات المنجزة. أنجاز استبيان سنوي لتحديد نسبة الرضاء لكل تطبيق في طور الاستغلال.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة التنظيم والأساليب والاعلامية
6. تاريخ توفر المؤشر : خلال السنة الموالية للسنة المالية المعنية.
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 65% سنة 2020
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير التنظيم والأساليب والاعلامية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

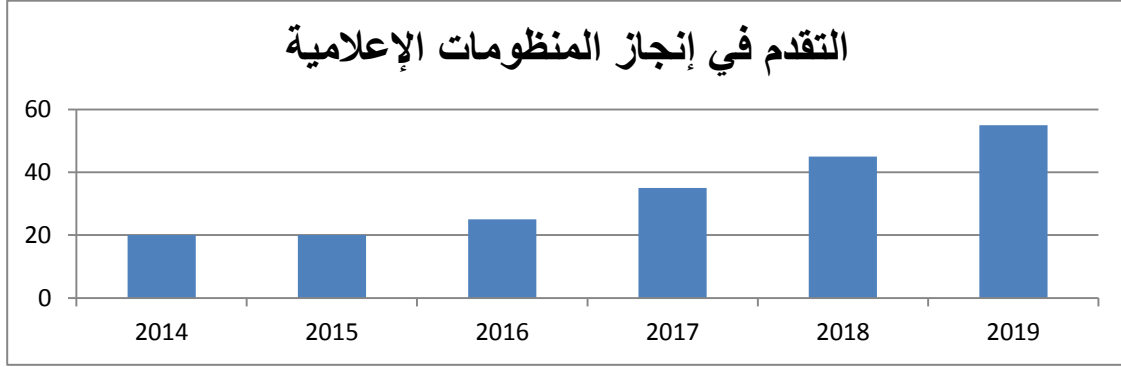
التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
65	55	45	35	25	20	20	%	نسبة التغطية الوظيفية لنظام المعلومات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تعتبر النسبة المنجزة خلال السنوات الفارطة نسبة ضئيلة مقارنة بالأهداف المرسومة حيث تم تسجيل نسبة تغطية بـ 35% .
وتجدر الإشارة أن هذه النسبة الضعيفة راجعة إلى العديد من الإشكاليات منها ما يلي:
- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتطوير المنظومات الاعلامية
- نقص الموارد البشرية في الاختصاص المطلوب والمتعلق بتطوير البرمجيات

- عدم توفير الاعتمادات اللازمة لتركيز برامج تكوين خاصة بالفريق الفني لإدارة الإعلامية
- غياب استراتيجية واضحة لتركيز نظام معلوماتي مندمج صلب الوزارة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:
- تطوير نظم معلوماتية لأهم مشمولات الوزارة على غرار التجارة الخارجية وصندوق الدعم.
 - تكوين إطارات الإدارة المكلفة بالإعلامية في ميدان تطوير التطبيقات
 - إنجاز مخطط توجيهي لنظام المعلومات صلب الوزارة

5- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

رمز المؤشر : 1 / 1 / 2 / 4

تسمية المؤشر: نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
تاريخ تحيين المؤشر: شهر فيفري من السنة الموالية

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والمساندة
- 2- البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: القيادة والإشراف
- 3- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تفعيل إجراءات الإصلاح الإداري وتحسين العلاقة الإدارة مع المواطن
- 4- تعريف المؤشر: : نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال
- 5- نوع المؤشر: مؤشر نشاط (Ind d'activité)
- 6- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)
- 7- التفريعات (حسب المصالح المركزية، حسب المؤسسات تحت الإشراف، حسب الإدارات الجهوية)

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الإجراءات المنجزة/عدد الإجراءات المبرمجة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
- 4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
- 5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الشؤون الإدارية والمالية
- 6- تاريخ توفر المؤشر : بداية السنة الموالية خلال شهر فيفري
- 7- القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100 سنة 2020
- 8- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مكتب العلاقات مع المواطن

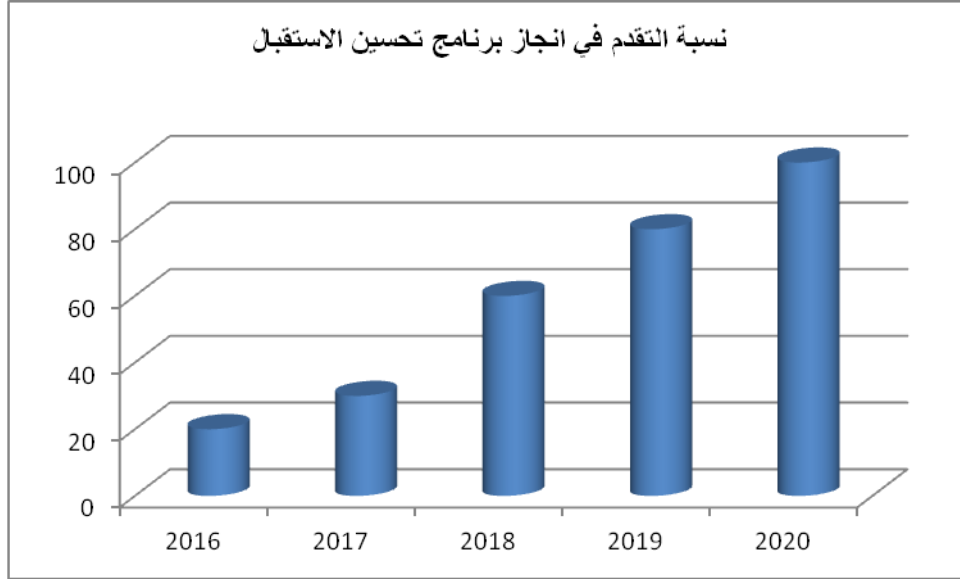
III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
100	80	60	30	20	-	-	%	عدد البحوث المنجزة

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

على اثر نقلة الوزارة إلى المقر الجديد وتجميع مصالحها خلال السداسية الثانية لسنة 2015 دون رصد الاعتمادات اللازمة، سجل تأخير في وضع معلقات الإرشاد وتهيئة فضاءات الاستقبال مما انعكس على النتائج المسجلة خلال سنة 2016.



4- أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تدعيم مكتب العلاقات مع المواطن بالموارد البشرية والتكوين.
- توفير التجهيزات الضرورية من معلقات إرشاد، علامات توجيه داخلية وخارجية، أثاث استقبال، ممرات معاقين
- مزيد تحسين ظروف العمل من خلال توفير حواسيب وأثاث مكاتب.

5- تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر :

إن مؤشر نسبة التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال لا يقيس نسبة رضا المواطن على الخدمات المقدمة من مصالح الوزارة لكن التقدم في انجاز برنامج تحسين الاستقبال يساهم بقسط هام في تحسين العلاقة مع المواطن ولكن في ظل توفير الاعتمادات الضرورية .

رمز المؤشر: 2/1/2/4

تسمية المؤشر: نسبة التقدم في مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية في مجال التجارة
تاريخ تحيين المؤشر: جوان 2016

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج القيادة والمساندة
2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: الاستثمار التجاري
3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : دفع النمو وتطوير النسيج التجاري
4. تعريف المؤشر:
5. نوع المؤشر: مؤشر نتائج (ind de résultats) /
6. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (Efficacité socio-économique)،

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد الاجراءات التي تم تعديلها واتخاذ في شأنها قرار الى غاية السنة المعتمدة / عدد الاجراءات الجمالية المقترح تعديلها
2. وحدة المؤشر: نسبة (%)
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد الاجراءات الادارية التي تم جردها واخذها بعين الاعتبار ضمن المسار التشاركي
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقرير
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الادارة العامة للجودة والتجارة الداخلية والحرف والخدمات والإدارة العامة للمنافسة والابحاث الاقتصادية والادارة العامة للتجارة الخارجية ومركز النهوض بالصادرات والوكالة الوطنية المتروولوجيا
6. تاريخ توفّر المؤشر : سنوي
7. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 100 % سنة 2018
8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاحاطة بالمستثمرين

III – قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2017	الإنجازات			الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2020	2019	2018		2016	2015	2014		
		100	72.2	61.1	27.7	5.5	%	• تجارة داخلية (18 اجراء)
		100	76.9	69.2	46.1	30.7	%	• تجارة خارجية (13 اجراء)
		100	74.2	64.5	35.5	16.1	%	• نسبة التقدم في الانجاز (31 اجراء)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

في اطار تنفيذ برنامج تبسيط الاجراءات الادارية الراجعة بالنظر لوزارة التجارة، واعتبارا للتطورات الحاصلة في المجال، تواصلت الاشغال سنة 2016 حيث تمت دراسة ما تم اتخاذه من تراتيب قانونية لتجسيم النتائج المتعلقة بالحذف او التعديل في اتجاه تبسيط الاجراءات الى جانب مختلف الملاحظات والمقترحات التي تم التوصل اليها موفى سنة 2015 . وقد افضت اشغال تقييم الاجراءات الادارية الى ما يلي:

بالنسبة للاجراءات المرتبطة بمجال التجارة الداخلية وعددها 35 اجراء:

- عدد الاجراءات المقترح تعديلها والتي هي في طور المراجعة : 07
- عدد الاجراءات المقترح تعديلها والتي تم اتخاذ في شأنها قرار : 09
- عدد الاجراءات المقترح الابقاء عليها : 17
- عدد الاجراءات المقترح الغاؤها : 02 اجراءات

وعليه فان عدد الاجراءات الجمالية المعنية بالتعديل هو 18 اجراء (02+09+07) وقد تم اتخاذ ما يتعين بخصوص مراجعة اجراء وحيد سنة 2014 و 04 اجراءات سنة 2015 و 06 اجراءات سنة 2016 .

بالنسبة للاجراءات المرتبطة بمجال التجارة الخارجية وعددها 23 اجراء:

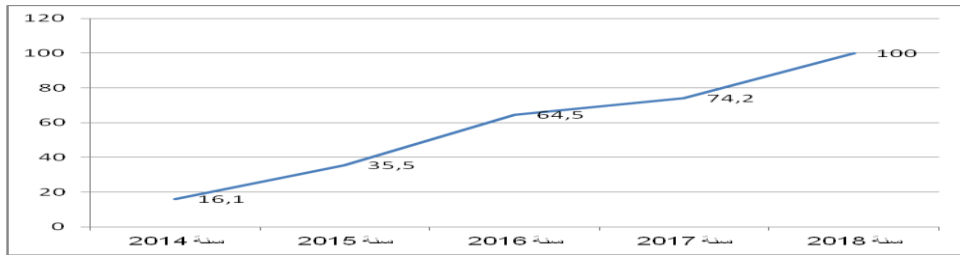
- عدد الاجراءات المقترح تعديلها والتي هي في طور المراجعة: 04
- عدد الاجراءات المقترح تعديلها والتي تم اتخاذ في شأنها قرار: 04
- عدد الاجراءات التي تم حذفها واتخاذ في شأنها قرار : 05
- عدد الاجراءات المقترح الابقاء عليها : 10

وعليه فان عدد الاجراءات الجمالية المعنية بالتعديل هو 13 اجراء (05+04+04) وقد تم اتخاذ ما يتعين بخصوص مراجعة 04 اجراءات سنة 2014 و 02 اجراءات سنة 2015 و 03 اجراء سنة 2016:،

وبالتالي فان عدد الاجراءات التي هي في طور المراجعة 10 اجراءات : 07 اجراءات تهم التجارة الداخلية و 03 اجراءات تهم التجارة الخارجية وعليه ينتظر العمل على استكمال تعديلها خلال سنتي 2017 و 2018 وذلك كما يلي:

العدد الجملي للاجراءات المعدلة	عدد اجراءات التجارة الخارجية المعدلة	عدد اجراءات التجارة الداخلية المعدلة	السنة
05	04	01	سنة 2014
06	02	04	سنة 2015
09	03	04	سنة 2016
03	01	02	سنة 2017
08	03	05	سنة 2018
31	13	18	العدد الجملي للاجراءات المعدلة

3. رسم بياني لتطور المؤشر:



4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- القيام بجلسات عمل مع مصالح الوزارة المعنية لاستحثاث نسق الانجاز
- متابعة صدور النصوص القانونية والترتيبية مع الاطراف المتدخلة

5. تحديد أهم النقاط (limites) المتعلقة بالمؤشر: يرتبط هذا المؤشر بعدد المتدخلين وينتهي بانتهاء البرنامج

2-بطاقات المنشآت والمؤسسات العمومية

بطاقة مؤسسة عدد 1 : الشركة التونسية لأسواق الجملة

البرنامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : برنامج التجارة الداخلية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: تسيير السوق ذات المصلحة الوطنية ببئر القصة
2. ترتيب المنشأة: أ
3. مرجع الأحداث: إحداث الشركة التونسية لأسواق الجملة بمقتضى قانونها الأساسي المؤرخ في 11 فيفري 1980 و لقرار الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 4 ديسمبر 1980 و تم تكليفها بتهيئة و تسيير السوق ذات المصلحة الوطنية ببئر القصة تبعا للأمر عدد 125 لسنة 1985 المؤرخ في 25 جانفي 1985.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: شركة خفية الاسم
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج: (2007-2011)

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الاستراتيجية العامة:
 - ضمان إنتظامية تزويد السوق ذات المصلحة الوطنية ببئر القصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري،
 - ضمان السير التنافسي للسوق .
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة
3. أهم الأولويات والأهداف:
 - تأهيل مسالك التوزيع ،
 - دفع نمو وتطوير النسيج التجاري،
 - شفافية المعاملات وحماية المستهلك،
 - إنتظامية التوريد.
4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:
 - 4-1- تأهيل البنية التحتية للسوق من خلال :
 - ❖ تجديد طرقاته وإستبدال أسقف الأجنحة داخله،
 - ❖ تعصير وسائل التنظيف،
 - ❖ إحداث فضاءات بيع جديدة.
 - 4-2- دفع نمو وتطوير النسيج التجاري:
 - ❖ تعميم الإعلامية على كافة فضاءات السوق،
 - ❖ تعميم منظومة البيوعات المطبقة بسوق الجملة ببئر القصة لفائدة العديد من أسواق الجملة داخل الجمهورية،
 - ❖ السعي إلى توسيع نشاط السوق وإستغلال أسواق جملة أخرى داخل الجمهورية.
- 3.4- شفافية المعاملات وحماية المستهلك:
 - ❖ ضمان السير التنافسي للسوق من خلال الحد من نسبة الإخلالات والمخالفات المتعلفة بشفافية المعاملات.
 - ❖ الحد من نسبة العينات غير المطابقة بالنسبة للمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري،
 - ❖ تركيز شاشات إلكترونية بالأجنحة وربطها بالمنظومة الإعلامية بالشركة لتكوين قاعدة بيانات وطنية يقع إستغلالها من طرف جميع الأطراف المتدخلة في القطاع،
 - ❖ تركيز نظام مراقبة بالفيديو بمختلف فضاءات السوق،
- 4-4- إنتظامية التوريد بالتنسيق مع الأطراف المتدخلة (هياكل التجارة الداخلية، الديوان التونسي للتجارة، المجمع المهنية للخضر والغلال...) ويهم هذا الإجراء أساسا المخزونات التعديلية.

5. الإجراءات المصاحبة:

- تحيين النظام الداخلي للسوق ليكون ملائماً لمقتضيات تطوّر العصر بعد الإطّلاع على التجارب الأجنبيّة في الغرض . و تمكين أعوان الشركة من آليات مراقبة و متابعة لردع المخالفين و توسيع نشاط الشركة لإستغلال أسواق جملة أخرى داخل الجمهوريّة.
- تحيين النظام الأساسي للشركة،
- تحيين الهيكل التنظيمي للشركة بما يتناسب مع إنتظارات المؤسسة،
- تدعيم الشركة بإطارات ذات كفاءة في جميع المجالات بما من شأنه أن يساهم في تحسين مردوديّة العمل و إحكام آليات التصرف و تنمية موارد الشركة مع فتح الآفاق المهنيّة لتحفيزهم على مزيد البذل.

بطاقة عدد 2 : الديوان التونسي للتجارة

البرنامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : التجارة الداخلية

I- التعريف :

1. النشاط الرئيسي:توريد وتزويد السوق الداخلية بالمواد الاستهلاكية الحساسة ذات الصيغة الاستراتيجية (السكر-القهوة-الشاي - الأرز).
2. ترتيب المنشأة:م.
3. مرجع الإحداث: المرسوم عدد 6 لسنة 1962 المؤرخ في 03 أفريل 1962.
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي:أمر عدد 227 لسنة 1999 مؤرخ في 25 جانفي 1999.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج: 05 جوان 2010.

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الاستراتيجية العامة:

- تأمين حاجيات السوق المحلية من بعض المواد الاستهلاكية الأساسية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز) بصفة مستمرة ومنتظمة والحرص على توفير المخزون الاحتياطي الضروري من هذه المواد على مستوى مختلف الجهات.
2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة غير مباشرة.
 3. أهم الأولويات والأهداف:
 - ✓ أهداف الديوان التونسي للتجارة
 - انتظامية تزويد السوق المحلية من بعض المواد الإستهلاكية ذات الأثمان المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز)
 - تكوين المخزونات الاحتياطية الضرورية لهذه المواد بمختلف الجهات يضمن تزويد السوق باستمرار.
 - توريد بعض المواد الظرفية لتعديل مسالك التوزيع إذا ما اقتضت ظروف السوق الداخلية وذلك بتكليف من سلطة الإشراف.
 - ويوافقها الهدف الأول : ضمان انتظامية التزويد التابع للبرنامج الأول : التجارة الداخلية.
 4. مؤشرات قياس الأداء وأهم الأنشطة:
 - أهم الأنشطة المعهودة للديوان التونسي للتجارة:
 - تأمين حاجيات السوق الداخلية من بعض المواد الإستهلاكية الأساسية ذات الأسعار المتغيرة (السكر، القهوة الخضراء، الشاي والأرز).
 - التصرف في مخزون إستراتيجي يغطي حاجيات 2 إلى 3 أشهر إستهلاك من هذه المواد.
 - إنجاز بعض الواردات ذات الصيغة الظرفية.
 - المساهمة في تكوين وتمويل المخزونات التعديلية من بعض المواد الظرفية.
 - المراقبة الفنية لجودة المنتوجات الغذائية المعدة للتصدير.
 - المساهمة في النهوض بقطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية عن طريق متابعة كراس الشروط الخاص بتسويق معدات النقل البري.
 - الإشراف على إنجاز مشروع المنطقة التجارية واللوجستية بين فردان،
 - المشاركة في مشروع المنصة الإلكترونية لتجارة التوزيع.
 - المؤشرات الخاصة بالديوان:

مؤشر قياس الأداء	طريقة الإحتساب	النسبة المستهدفة للمؤشر
فترة التغطية لكل مادة	كمية المخزون في موفى كل شهر /كمية المبيعات الشهرية	شهرين والنصف على الأقل لكل مادة

5.الإجراءات المصاحبة:

- ✓ مساندة مالية ، لا توجد،
- ✓ المصادقة على بعض النصوص التنظيمية :
- تفعيل أحكام الفصلين 14 و15 من المرسوم المتعلق بإحداث الديوان حول منحة التوازن وتسبقة من الخزينة.
- ✓ تدعيم الهيكل بالموارد البشرية الضرورية : لا يوجد

بطاقة عدد3 : شركة اللحوم

البرنامج الذي يتضمن المنشأة / المؤسسة العمومية : برنامج التجارة الداخلية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: إنتاج وتجارة اللحوم.
2. ترتيب المنشأة: شركة خفية الاسم
3. مرجع الإحداث: العقد التأسيسي بتاريخ 15 ماي 1961
4. مرجع التنظيم الإداري والمالي: القانون الأساسي لسنة 2002.
5. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج: سنة 2009.

II- إطار القدرة على الأداء:

1. الاستراتيجية العامة:

- تحقيق التوازنات المالية لشركة اللحوم من خلال وضع خطة عمل لتطهيرها و إعادة هيكلتها تم عرضها على أنظار اللجنة الوطنية لتطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 30 ماي 2017 .
- تعديل السوق كآلية من آليات الدولة.
- المساهمة في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء.

2. تحديد المساهمة في أهداف البرنامج: مساهمة مباشرة.

3. أهم الأولويات والأهداف:

- تحقيق توازناتها المالية.
- تطوير أنشطة الخدمات و تأهيل وحدات الاستغلال بما يستجيب للمواصفات و المعايير و الشروط الصحية المحددة في الغرض (سوق دواب، مسالخ، بيوت تبريد).
- السعي على أن تصبح شركة اللحوم قطبا تكنولوجيا للحوم الحمراء لتساهم بصفة فعلية في النهوض بمنظومة اللحوم الحمراء وذلك بعد إتمام عملية التأهيل و تطوير نشاط الشركة.

4- مؤشرات قياس الأداء والأنشطة:

تسعى الشركة إلى تحديد بعض مؤشرات القدرة على الأداء لأنشطتها التجارية والخدماتية وذلك نظرا للدور التعديلي الذي تلعبه من ناحية ولتأثير نشاطها بعوامل خارجية (الأسواق الموازية، المسالخ العشوائية، أسعار اللحوم...)، وبتطبيق النصوص الترتيبية الجاري بها العمل في هذا المجال والتي ترجع بالنظر إلى مؤسسات أخرى من ناحية أخرى.

5- الإجراءات المصاحبة:

نتيجة تدهور وضعيتها المالية وتسجيل خسائر مالية متراكمة بلغت إلى موفى سنة 2015 ما قدره 27 م د وقد قامت شركة اللحوم بعرض ملف تطهير وإعادة هيكلتها على أنظار اللجنة الوطنية لتطهير وإعادة هيكلة المنشآت ذات المساهمات العمومية بتاريخ 30 ماي 2017 والذي يهدف إلى تحقيق توازناتها المالية في مرحلة أولى وتأهيل الشركة لتصبح قطبا تكنولوجيا للحوم الحمراء في مرحلة ثانية.